المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

08/09/2015

Elections : les leçons à tirer du 4 septembre

Posté le 07/09/2015 par Souad Kilani dans :[A la une, Opinions, Politique]

elect1 S'il y a une leçon à tirer des élections du 4 septembre au Maroc, c'est bien la normalisation des scrutins qui consacrent le processus démocratique et permettent aux partis politiques de confronter leurs forces et de mesurer leur audience par la voie des urnes.

Malgré la violence verbale à laquelle se sont livrés les candidats rivaux, y compris des cas de diffamation relevés contre plusieurs chefs de partis, les élections se sont déroulées dans « un climat globalement sain ». Les quelques dérapages enregistrés ici ou là « ne modifient pas de manière substantielle l'issue du scrutin », d'après les premières constatations du CNDH.

Le Conseil national des Droits de l'Homme a déployé 474 observateurs pour le suivi de la campagne électorale et le double scrutin communal et régional. En tout, les 4000 observateurs nationaux et internationaux ont pu mener leur mission d'observation dans environ 22.000 bureaux de vote sur un total de 39.320, soit 56% bureaux, un chiffre assez représentatif pour une évaluation sérieuse.

Le taux de participation qui a frôlé les 54% est un autre indicateur du sursaut d'une partie de l'électorat, que beaucoup pensaient définitivement gagné par l'apathie politique. Ce taux ayant même atteint quasiment les 80% dans certaines villes et communes du Sahara. Des données caractéristiques de l'intérêt que portent les électeurs locaux à ce scrutin annonciateur d'une régionalisation tant attendue.

De surcroît, la nette victoire du parti islamiste du PJD qui contrôle désormais les principales villes du pays, est un indicateur de la maturité du jeu politique et électoral. Une victoire d'autant plus emblématique qu'elle met le curseur sur une réalité quasiment singulière dans la région maghrébine et arabe.

Elle s'inscrit désormais à contre-pied de ce qui se passe dans la plupart des pays arabes, où les islamistes représentent une menace, voire un facteur de déstabilisation redouté par les pouvoirs en place. Au Maroc, à l'inverse, le parti islamiste est sorti vainqueur des élections alors qu'il est à la tête de la coalition gouvernementale depuis quatre ans, sans émouvoir personne.

http://www.labass.net/7771-elections-les-lecons-a-tirer-du-4-septembre.html

المغرب يفوز بانتخابات بريئة من التجاوزات المؤثرة

حقوقيون يرصدون ضمانات أساسية للحرية والنزاهة رافقت الاقتراع المحلي وقادت الى اهتمام فعلي أوسع بعملية التصويت من قبل الناخبين.

محمد بن امحمد العلوي

أ

كد **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** بالمغرب أن انتخابات مجالس الجماعات والجهات التي اجريت يوم 4 سبتمبر/ايلول الجاري، جرت في جو منح الضمانات الأساسية للحرية والنزاهة والشفافية، وأن الخروقات التي تمت ملاحظتها ليست متواترة من الناحية الإحصائية ولا تمس جوهريا بسلامة ونزاهة الاقتراع.

كما أن مرور الاقتراع في الظروف المشار إليها أعلاه، يمثل محطة هامة في سياق إعمال المقتضيات الدستورية للتدبير الحر والتعاون والتضامن ومشاركة السكان المعنيين في تدبير شؤونهم.

وبخصوص نسبة المشاركة قال المجلس الوطني لحقوق الإنسان انها تعكس اهتماما فعليا للمواطنين بتدبير الشؤون العامة على المستوى الترابي. واعتبر المجلس ان النسبة تعتبر مؤشرا لتوسع الهيئة الناخبة الوطنية وطبيعة الرهانات الديمقراطية ذات الصلة بالجماعات الترابية.

وسجل التقرير الذي أصدره المجلس الحقوقي تفاوتات في نسب المشاركة بين مختلف الجهات والجماعات. وقال بشأن هذه المعطيات انها يمكن أن تشكل فرصة للسياسيين والمجتمع المدني والسلطات العمومية على حد سواء لتعميق تفكيرهم ومضاعفة المبادرات لاجل النهوض بمشاركة المواطن المغربي في الانتخابات طبقا للفصل 11 من الدستور.

وثمن الخبراء الحقوقيون بالتقرير، تقوية آليات التمييز الايجابي الهادفة لدعم التمثيلية النسائية بمجالس الجماعات الترابية.

ودعا المجلس مجموع الأحزاب السياسية إلى تشجيع ترشيحات النساء المنتخبات لرئاسة مجالس الجماعات الترابية.

وضمن نفس المنطق اعتبر المجلس أن المقتضيات التشريعية والتنظيمية الجديدة ذات الصلة بتعليق الإعلانات الانتخابية تؤشر الى الانتقال الى نظام ليبرالي لتعليق الاعلانات الانتخابية الذي يرتكز على حرية الإعلان وتحديد المناطق الممنوعة والخاضعة للاعلان الانتخابي المرخص.

وارتفعت الهيأة الناخبة الوطنية من 13,4 مليون ناخب مغربي مسجل خلال الانتخابات الجماعية لعام 2009، إلى 15,5 مليون ناخب مسجل خلال الانتخابات المحلية والجهوية لعام 2015. أي بزيادة قدرها حوالي مليوني ناخب مسجل.

كما أن عدد المصوتين ارتفع من 7 ملايين ناخب في الانتخابات الجماعية لعام 2009 إلى 8,3 ملايين. وقد تم استنتاج هذا الرقم الاخير الذي يبقى تقريبيا في انتظار الارقام الرسمية من احتساب نسبة المشاركة من العدد الاجمالي للهيئة الناخبة الوطنية.

وسجلت الهيئة الحقوقية الطلب القوي على التسجيل الالكتروني والذي شكل 70 في المئة من مجموع الطلبات المقدمة في اطار العملية الاستثنائية لإعادة فتح التسجيل في اللوائح الانتخابية التي دامت من 8 يوليو/تموز 2015 إلى 19 أغسطس/اب.

وضبط المجلس الوطني لحقوق الإنسان تحديات تتعلق بالهيئة الناخبة أهمها الرفع من عدد النساء المسجلات باللوائح الانتخابية العامة وذلك بغية أن تعكس تركيبة الواقع الديمغرافي. وتحدي تسهيل عملية الاقتراع يأخذ بعين الاعتبار حجم الناخبين دون مستوى تعليمي الذين تصل نسبتهم إلى 45 في المئة.

ورصد ذات المجلس تفاعل السلطات المعنية بالشكايات المتعلقة بالانتخابات المحلية والجهوية، حيث وقف على معالجة يومية بلغت 78.73 في المئة.

ومثل المرشحون الجدد 94066 أي ما نسبته 78.8 في المئة من مجموع الترشيحات للانتخابات الجماعية، و7577 مرشحا، أي 64.3 من مجموع الترشيحات للانتخابات الجهوية. واعتبر المجلس هذا المعطى الاحصائي مؤشرا دالا على الطلب القوي للمواطنين والمواطنات للوصول الى التعيينات الانتخابية على المستوى الترابي.

وشكلت النساء نسبة 21.94 في المئة من مجموع الترشيحات للانتخابات الجماعية، و38.64 بالمئة بالنسبة للانتخابات الجهوية. وشكل الشباب اقل من 35 سنة 29.41 في المئة من نسبة الترشيحات للانتخابات الجماعية و26.89 في المئة بالنسبة للانتخابات الجهوية.

ولاحظ المجلس الوطني لحقوق الانسان الاستعمال الواسع لتقنيات الاتصال الحديثة بما فيها شبكات التواصل الاجتماعي، وهذا مؤشر على أن المغرب عرف منعطفا في التواصل الانتخابي ما يتطلب تفكيرا قانونيا واخلاقيا في استعماله.

وفي هذا الشأن اعتبر محمد بوعزة أستاذ علم الاجتماع بجامعة مولاي إسماعيل بمكناس أن وسائل التواصل الاجتماعي لها دور كبير في الحملات الانتخابية، ولكن ذلك رهين بمدى اقتناع الشباب بجدية اللعبة الانتخابية.

وأضاف بوعزة أن هذه المنصات تشكل بالنسبة للأحزاب فضاء بديلا للصحافة الحزبية المكتوبة التي أعلنت وفاتها منذ فترة طويلة، لأنها لم تجدد نفسها وهي في تدهور مستمر خاصة في ظل المنافسة الشديدة للجرائد المستقلة. من هنا يبدو أن المنصات التواصلية تشكل فضاء بديلا أكثر انفتاحا وغير محدود.

ولاحظ المجلس تراجعا عاما للعنف الجسدي في هذه الانتخابات الجماعية بما مجموعه 194 حالة. وسجلت ذات المؤسسة الحقوقية تنامي مقلق للعنف اللفظي بكل أشكاله. الذي تورط فيه عدد من المعنيين بالحملة الانتخابية.

وفي هذا الإطار سجل بقلق خبراء المجلس الحقوقي انخراط بعض قادة الأحزاب السياسية في التصعيد المقلق للعنف اللفظي في التجمعات الخطابية.

وأكد رئيس الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان موسى بريزات أن "ما سجله المراقبون من خلل كانت عبارة عن حالات محدودة جدا و/أو فردية وطبيعية تحدث في أي عملية انتخابية وطنية على هذا المستوى، وما كانت لتؤثر في النتيجة أو لتمس حسن سير هذه الانتخابات".

وعاين ملاحظو المجلس استغلال الاطفال في الحملة لانتخابية كحدث بارز. وتورط بعضهم في حالات عنف لفظي.

ولاحظ المجلس ان عملية الاقتراع مرت في ظروف عادية باستثناء بعض الحالات المعزولة المشوشة على عمليات التصويت.

وأكد كل من رئيس الشبكة ومسؤولو وممثلو المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بكل من تونس والبحرين وفلسطين وقطر، على أن الانتخابات الجماعية والجهوية التي جرت بالمغرب مرت في جو من الشفافية والنزاهة، مسجلين أنهم لم يشاهدوا ما يخل بمصداقية وحيادية العملية الانتخابية ونزاهتها.

وسجلوا ايضا أن الإطار القانوني والنظام الانتخابي بالمغرب يعتبر نظاما متقدما على مستوى الدول العربية من حيث حرصه على إشراك الأحزاب السياسية في الإعداد وتعزيز المشاركة السياسية للنساء من خلال تخصيص كوتا للنساء واعتماد اللائحة في الانتخابات.

وبلغ عدد مراقبي الانتخابات الجماعية 4024 لعام 2015 من بينهم 125 ملاحظا دوليا مقابل 735 في عام 2009. منهم 13 ملاحظا دوليا.

http://www.middle-east-online.com/?id=207087

Chercher des personnes, des lieux ou d'autres choses

Jaouad Mdidech a ajouté 3 nouvelles photos.
36 min ·

A Derb Moulay Cherf, l'araignée tisse sa toile...
De l'arrondissement administratif 43 de Derb Moulay, je fais un détour derrière le bâtiment pour voir ce qu'est devenu le commissariat de triste mémoire. Il est encore là, mais vidé de tout, Kaddour et consort n'y sont plus, seule l'araignée y vaque à sa guise, tissant sa toile dans les bureaux et les salles de torture. La promesse du CNDH de le transformer en musée et lieu de mémoire, c'est de l'encre sur papier...Dommage...

Al menos 46 detenidos en Marruecos por irregularidades durante las elecciones

Rabat, 8 sep (EFE).- Un total de 46 personas están arrestadas en Marruecos tras haber sido denunciadas por irregularidades cometidas durante las elecciones municipales y regionales del pasado viernes, informó hoy la Comisión gubernamental de seguimiento electoral.

Las denuncias llevaron a abrir procedimientos judiciales contra 258 personas, de las que 46 están arrestadas supuestamente por la gravedad del delito denunciado, que no se precisa.

La comisión solo detalla que de las más de 1.000 denuncias registradas durante todo el proceso electoral, la mayoría lo fueron durante la campaña electoral (831) y en menor medida el día de votación o durante el escrutinio (339).

Estas cifras no impiden que la comisión considere satisfactorio el desarrollo "en condiciones normales de esta cita (electoral)", gracias a "disposiciones legales que garantizan la transparencia y la credibilidad de las operaciones, salvo casos aislados".

Entre las irregularidades detectadas por observadores del Consejo Nacional de Derechos Humanos (CNDH, órgano consultivo) está el recurso a la violencia verbal de algunos candidatos o la utilización de niños con fines propagandísticos, pero el CNDH aclaró que esto no afectó a la integridad de la operación electoral.

Los comicios del viernes se saldaron con una participación del 53 % del censo electoral, y dieron la victoria en las ciudades más importantes al islamista Partido Justicia y Desarrollo (PJD, en el gobierno nacional), aunque el más votado a nivel global fuera el Partido Autenticidad y Modernidad (PAM).

http://www.lavanguardia.com/economia/20150908/54435162518/al-menos-46-detenidos-en-marruecos-por-irregularidades-durante-las-elecciones.html

Élections 2015: Les points positifs et négatifs des scrutins selon le CNDH

ÉLECTIONS - Si les élections aux communales et régionales se sont déroulées dans "un climat offrant les garanties essentielles de liberté, de sincérité et de transparence", elles ont néanmoins été entachées par une escalade de violence verbale, l'utilisation d'enfants dans les campagnes électorales, ou encore l'interdiction des activités de ceux qui appellent au boycott.

Ce sont là les principales conclusions du Conseil national des droits de l'homme (CNDH), qui vient de publier son rapport préliminaire sur les élections communales et régionales du 4 septembre.

Des points positifs...

L'institution présidée par Driss El Yazami estime que le scrutin s'est " globalement déroulé dans des conditions normales, exception faite de quelques cas très limités de trouble aux opérations de vote (...). Les irrégularités observées sont statistiquement peu fréquentes, et n'entachent pas substantiellement la crédibilité et la sincérité du scrutin".

Le CNDH se réjouit également des nouvelles dispositions législatives et réglementaires relatives à l'affichage électoral, qui marquent le passage vers un système libéral d'affichage, avec la définition à la fois de zones d'interdiction et d'autorisation des affiches électorales.

Autre point positif: le Conseil salue "la réforme introduite par la loi organique 34.15 modifiant et complétant la loi organique 59.11 relative à l'élection des membres des conseils des collectivités territoriales visant à renforcer la représentation des femmes au sein des assemblées territoriales".

Le nombre de femmes candidates a ainsi augmenté selon le rapport, et le CNDH encourage l'ensemble des partis à poursuivre dans cette voie.

...mais pas que

Le CNDH regrette néanmoins un manque d'accès aux bureaux de vote pour les personnes atteintes d'un handicap. Selon les observations de l'organisation, "53% des bureaux observés ne sont pas équipés d'une rampe d'accès pour les personnes en situation de handicap." Par ailleurs, "de nombreux bureaux observés se situent au premier étage", note le rapport.

L'utilisation d'enfants pendant la campagne électorale a également été relevée par le CNDH, qui explique

que les "enfants distribuaient les tracts, aidaient à l'affichage, participaient aux comités d'organisation et au déroulement des meetings et des défilés électoraux". Les observateurs ont également constaté "que les enfants étaient fortement impliqués dans l'arrachage des affiches" et que certains avaient même participé à des "cas de violence verbale".

enfants

Très en vogue pendant la campagne, l'utilisation des réseaux sociaux mérite néanmoins "une réflexion éthique et juridique" explique l'organisation. Le PAM a notamment porté plainte contre trois ministres du PJD, les accusant d'utiliser des sites étatiques pour leur campagne.

Le rapport met également en cause certains leaders politiques "qui ont participé à cette escalade préoccupante de la violence verbale lors des meetings".

D'un point de vue législatif, le CNDH "regrette la publication tardive de certains textes législatifs et réglementaires régissant les élections, notamment la loi relative à l'élection des Conseils [...] des collectivités territoriales qui a été publiée au Bulletin officiel 41 jours avant la date du scrutin".

Ainsi que "le décret fixant le nombre de conseillers à élire au niveau de chaque ville soumise au régime des arrondissements, ainsi que le décret fixant la nouvelle réglementation en matière d'affichage qui ont été publiés au Bulletin officiel 37 jours avant la date du scrutin", alors que le système électoral et le découpage des circonscriptions "ne devraient pas pouvoir être modifiés moins d'un an avant une élection", explique le rapport.

http://www.huffpostmaghreb.com/2015/09/07/elections-points-positifs-negatifs-scrutins-cndh_n_8098938.html?ncid=fcbklnkfrhpmg00000005

اليزمي ينتقد «عنف» الأغلبية والمعارضة واستغلال الأطفال في الانتخابات

الرباط - خديجة عليموسى

1,3/2777

وجه إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، انتقادات بالجملة إلى بعض قادة أحزاب الأغلبية والمعارضة، دون أن يذكرهم بالاسم، متهما إياهم بالتصعيد المقلق للعنف اللفظي خلال التجمعات والمهرجانات الخطابية خلال الحملة الانتخابية، في إشارة منه إلى حميد شباط، الأمين العام لحزب الاستقلال، وعبد الإله بنكيران، الأمين العام لحزب العدالة والتنمية وإدريس لشكر، الكاتب الأول لحزب الاتحاد الاشتراكي.

وقال اليزمي، خلال ندوة صحافية خصصت لتقديم تقرير حول الانتخابات الجماعية والجهوية، نظمت أول أمس بالرباط «رغم تراجع العنف المادي غير أن الخطاب السياسي عرف أنواعا جديدة ومقلقة من العنف اللفظي».

وجوابا عن تصريحات كل من شباط ولشكر المهددة بالطعن السياسي في الانتخابات، دعا اليزمي هؤلاء إلى اللجوء إلى القضاء لتكريس الممارسة الديمقراطية، واصفا هذا الحل بـ«الصحي».

وأبرز التقرير «التنامي المقلق للعنف اللفظي بكل أشكاله من سب وقذف وتمييز بسبب الجنس واللون والانتماء الاجتماعي أو الجهوي أو الاعتقاد، حيث أبرز التحليل الأولي لهذه الحالات، وفق المصدر ذاته «تورط عدد من المعنيين بالحملة الانتخابية مع تصدر «مساعدي الحملات الانتخابية» لهذه الفئة.

في المقابل، كشف التقرير عن التراجع العام للعنف الجسدي، حيث شهدت الانتخابات الجماعية ما مجموعه 194 حالة عنف مرصودة من قبل الملاحظين لم تشكل حالات العنف الجسدي سوى نسبة 30 في المائة في الوقت الذي لم تبلغ فيه نسبة هذا العنف سوى 5،29 في المائة بالنسبة للانتخابات الجهوية.

التفاصيل ص 3

اليزمي ينتقد «عنف» الأغلبية والمعارضة واستغلال الأطفال في الانتخابات

3/2777

الرباط
خديجة عليموسى

وجه إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، انتقادات بالجملة إلى بعض قادة أحزاب الأغلبية والمعارضة، دون أن يذكرهم بالاسم، متهما إياهم بالتصعيد المقلق للعنف اللفظي خلال التجمعات والمهرجانات الخطابية خلال الحملة الانتخابية، في إشارة منه إلى حميد شباط، الأمين العام لحزب الاستقلال، وعبد الإله بنكيران، الأمين العام لحزب العدالة والتنمية وإدريس لشكر، الكاتب الأول لحزب الاتحاد الاشتراكي.

وقال اليزمي، خلال ندوة صحافية خصصت لتقديم تقرير حول الانتخابات الجماعية والجهوية، نظمت أول أمس بالرباط «رغم تراجع العنف المادي غير أن الخطاب السياسي عرف أنواعا جديدة ومقلقة من العنف اللفظي».

وجوابا عن تصريحات كل من شباط ولشكر المهددة بالطعن السياسي في الانتخابات، دعا اليزمي هؤلاء إلى اللجوء إلى القضاء لتكريس الممارسة الديمقراطية، واصفا هذا الحل بـ«الصحي».

وأبرز التقرير «التنامي المقلق للعنف اللفظي بكل أشكاله من سب وقذف وتمييز بسبب الجنس واللون والانتماء الاجتماعي أو الجهوي أو الاعتقاد، حيث أبرز التحليل الأولي لهذه الحالات، وفق المصدر ذاته «تورط عدد من المعنيين بالحملة الانتخابية مع تصدر «مساعدي الحملات الانتخابية» لهذه الفئة.

في المقابل، كشف التقرير عن التراجع العام للعنف الجسدي، حيث شهدت الانتخابات الجماعية ما مجموعه 194 حالة عنف مرصودة من قبل الملاحظين لم تشكل حالات العنف الجسدي سوى نسبة 30 في المائة في الوقت الذي لم تبلغ فيه نسبة هذا العنف سوى 5،29 في المائة بالنسبة للانتخابات الجهوية.

واعتبر تقرير اليزمي استغلال الأطفال في الحملة الانتخابية حدثا بارزا، حيث تمت معاينته بشكل متكرر من قبل ملاحظي وملاحظات المجلس، والذين يحتلون مكانة خاصة في «تقسيم عمل» الحملة الانتخابية، بما فيه توزيع المنشورات والمساعدة في تثبيت الملصقات والمشاركة في اللجان التنظيمية للمهرجانات والمسيرات الانتخابية، فضلا عن تورط عدد منهم في «تمزيق الملصقات وبعضهم في حالات العنف اللفظي». وأوصى المجلس بـ«اعتبار استغلال الأطفال في الحملة الانتخابية وكذا استعمال الفاظ ذات تمييزية بسبب الجنس أو اللون أو المعتقد أو الثقافة أو الانتماء الاجتماعي أو الجهوي أو اللغة أو الإعاقة أو أي وضع شخصي كيفما كان، «مخالفات انتخابية قائمة الذات»، داعيا إلى الرفع من عدد النساء المسجلات باللوائح الانتخابية العامة بغية أن يعكس تركيب هذه اللوائح الواقع الديمغرافي. من جهة أخرى، سجل التقرير مشكلة بنيوية متعلقة بتوقيت إنتاج النصوص التشريعية والتنظيمية المنظمة للانتخابات، منها أن القانون التنظيمي المغير والمتمم للقانون التنظيمي بشأن انتخاب مجالس الجماعات الترابية لم ينشر بالجريدة الرسمية إلا 41 يوما قبل يوم الاقتراع.

وبخصوص بعض الخروقات، فقد أكد المجلس أن حالات تسخير الوسائل أو أبواب الإدارة أو الهيئات العامة لم تتجاوز 2،1 في المائة من مجموع الحالات المرصودة برسم الانتخابات الجماعية و1 في المائة برسم الانتخابات الجهوية. وحول رأيه العام حول هذه الاستحقاقات، فقد اعتبر مجلس «اليزمي»، أنها «جرت في جو من الضمانات الأساسية للحرية والنزاهة والشفافية. وأن الخروقات التي تمت ملاحظتها ليست متواترة من الناحية الإحصائية ولا تمس جوهريا بسلامة ونزاهة الاقتراع»، كما أن نسبة المشاركة (53،67 في المائة) تؤكد «اهتماما فعليا للمواطنات والمواطنين بتدبير الشؤون العامة على المستوى الترابي»، وفق ما ورد في التقرير.

(إيس يريس)

اليزمي: الانتخابات مرت في جو منح الضمانات الأساسية للحرية والنزاهة والشفافية

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يدعو إلى تشجيع ترشيحات النساء المنتخبات لرئاسة مجالس الجماعات الترابية

■ فنن العفاني

"انتخابات مجالس الجماعات والجهات المنظمة يوم الجمعة الماضي جرت في جو منح الضمانات الأساسية للحرية والنزاهة والشفافية، والخروقات التي تمت ملاحظتها ليست متواترة من الناحية الإحصائية ولا تمس جوهريا بسلامة ونزاهة الاقتراع".

بهذه العبارات قدم إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان خلاصاته الأولية حول مجريات المسلسل الانتخابي الخاص بالاستحقاقات الجماعية والجهوية التي شهدها المغرب خلال هذا الشهر.

فخلال ندوة صحفية نظمها المجلس مساء أول أمس الأحد، بمقره بالرباط، خصصت لتقديم تقريره الأولي حول ملاحظة الانتخابات التي أجراها أكثر من 4000 ملاحظ وملاحظة، اعتبر اليزمي أن مرور الاقتراع في مناخ تميز بتوفير ضمانات النزاهة والشفافية يمثل محطة هامة في سياق إعمال المقتضيات الدستورية المتعلقة بالجماعات الترابية واعتماد قوانين تنظيمية جديدة متعلقة بالجهات والعمالات والأقاليم والجماعات"، مشيدا بذلك وبشكل واضح بالظروف التي مر فيها هذا الاستحقاق.

وفي المقابل، سجل المجلس تناميا مقلقا للعنف اللفظي بكافة أشكاله، واستغلال الأطفال في الحملات الانتخابية وانعدام الولوجيات بالنسبة للأشخاص في وضعية إعاقة والمسنين، وحرمان بعض الفئات من التصويت خاصة السجناء غير المحكومين.

ففيما يتعلق بظاهرة العنف، سجل اليزمي تراجعا عاما للعنف الجسدي، حيث أنه من بين 194 حالة عنف المرصودة من قبل الملاحظين، لم تشكل حالات العنف الجسدي سوى 30 في المائة، فيما لم تتجاوز هذه النسبة بالنسبة للانتخابات الجهوية 29 في المائة، مع الإشارة إلى أن التحليل الأولي لهذه الحالات أظهر تورط عديد من المعنيين بالحملة الانتخابية.

هذا وثمن اليزمي المجهود الذي قامت به وزارتا العدل والداخلية، وتفاعلهما مع الشكايات التي تم التوصل بها، حيث تمكنا من المعالجة اليومية لـ 78 بالمائة من الشكايات، كما ثمن الجهود التي بذلتها وزارة الداخلية التي اتخذت مجموعة من التدابير بغرض تفعيل الحياد التام إزاء المترشحين وعدم التمييز بينهم، مبرزا الآثار الإيجابية لتلك القرارات حيث سجل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بهذا الخصوص أن حالات تسخير الوسائل أو أدوات الإدارة أو الهيئات العامة الإدارة لا تتجاوز 1.2% من مجموع الحالات المرصودة برسم الانتخابات الجماعية و1 % برسم الانتخابات الجهوية.

وفيما يتعلق بنسبة المشاركة المسجلة في هذه الاستحقاقات والتي تجاوزت 53 في المائة، اعتبر اليزمي أنها تؤكد اهتماما فعليا للمواطنات والمواطنين بتدبير الشؤون العامة على المستوى الترابي، مشيرا في هذا الصدد إلى الارتفاع الذي عرفته الهيأة الناخبة الوطنية التي انتقلت من 13 219 360 ناخبا مسجلا خلال الانتخابات الجماعية لسنة 2009 إلى 15 658 498 ناخبا مسجلا خلال الاقتراع الحالي، أي بزيادة قدرها 2 439 138 ناخبا مسجلا".

2 تتمة

جانب من الندوة الصحافية صباح أمس

تصوير: رضوان موسى

اليزمي: الانتخابات مرت في جو منح الضمانات الأساسية للحرية والنزاهة والشفافية

وفيما يتعلق بنسبة المشاركة المسجلة في هذه الاستحقاقات والتي تجاوزت 53 في المائة، اعتبر اليزمي أنها تؤكد اهتماما فعليا للمواطنات والمواطنين بتدبير الشؤون العامة على المستوى الترابي، مشيرا في هذا الصدد إلى الارتفاع الذي عرفته الهيأة الناخبة الوطنية التي انتقلت من 13 219 360 ناخبا مسجلا خلال الانتخابات الجماعية لسنة 2009 إلى 15 658 498 ناخبا مسجلا خلال الاقتراع الحالي، أي بزيادة قدرها 2 439 138 ناخبا مسجلا".

لكن، في المقابل عدد اليزمي التحديات التي برزت في هذا المجال والتي ترتبط بصفة خاصة ببرمجة العملية الاستثنائية للتسجيل في اللوائح الانتخابية حيث أن انقضاء الآجال المحددة لها تزامن مع اليوم الثالث لانطلاق الحملة الانتخابية مما فوت الفرصة على المسجلين الجدد في اللوائح تقديم ترشيحاتهم للانتخابات الجماعية والجهوية، يشير المتحدث.

ومن بين الملاحظات التي سجلها المجلس ووجه بشأنها توصيات إلى مجموع الأحزاب السياسية، تشجيع ترشيحات النساء المنتخبات لرئاسة مجالس الجماعات الترابية، مشيدا بالانخراط الذي أبانت عنه جمعيات المجتمع المدني باتخاذها مبادرات للنهوض بالمشاركة المواطنة في الانتخابات وغيرها من المبادرات.

كما وجه توصيات لكل من الحكومة والبرلمان، وتخص توسيع الهيئة الناخبة بتمكين السجناء الغير محكومين من التصويت، وفتح نقاش عمومي بشأن منح حق التصويت لحاملي السلاح من عناصر الشرطة والعسكريين وكذا بالنسبة للمهاجرين الأجانب الذين يوجدون في وضعية قانونية بالمغرب.

ودعا الحكومة إلى الإعداد المبكر للانتخابات، والتنصيص على حلول بديلة فيما يخص تصويت الجالية المغربية بالخارج، وتعميم البطاقة الوطنية، والعمل على تجريم استغلال الأطفال في الحملة الانتخابية وتجريم استعمال ألفاظ ذات حمولة تمييزية، مع العمل على الاهتمام بمسألة الولوجيات للأشخاص في وضعية إعاقة والمسنين، والعمل أيضا على مواصلة مسلسل ضبط الاقتصاد الانتخابي بإدراج مقتضيات قانونية تلزم وكيل اللائحة بالجماعات الخاضعة لنظام الاقتراع اللائحي وبالجماعات الترابية الأخرى بفتح حساب بنكي وحيد خاص بمصاريف الحملة الانتخابية، وتعيين وكيل محاسباتي مكلف بتدبير ميزانية الحملة الانتخابية، فضلا عن إخضاع مساعدي ومساعدات الحملة الانتخابية، للعقود محددة المدة بمقتضى القانون.

كما طالب اليزمي الحكومة بتقوية حماية المعطيات ذات الطبيعة الشخصية في إطار العمليات الانتخابية، وإرسال وزارة الداخلية دورية لكافة ممثلي الإدارة الترابية لتذكيرهم بالمقتضيات الخاصة بالتجمعات العمومية وذلك حتى يتم التعامل وفقها مع التظاهرات الداعية إلى عدم المشاركة في الانتخابات.

تسجيل 194 حالة عنف جسدي ولفظي في الانتخابات

السب والقذف والتمييز بسبب الجنس واللون أهم ملاحظات المجلس الوطني لحقوق الإنسان

1/3470

أكد المجلس الوطني لحقوق الإنسان في ملاحظاته حول انتخابات 4شتنبر تسجيل ما مجموعه 194 حالة عنف مرصودة من قبل الملاحظين شكلت حالات العنف الجسدي نسبة 30 بالمئة، في الوقت الذي بلغت فيه نسبة هذا العنف 29.5 بالمئة بالنسبة للانتخابات الجهوية. مؤكدا التنامي المقلق للعنف اللفظي بكل أشكاله (السب والقذف، التمييز بسبب الجنس واللون، الانتماء الاجتماعي أو الجهوي أو الاعتقاد).

وأكد إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في ندوة صحافية أول أمس الأحد خصصت لتقديم التقرير الأولي عن ملاحظة الانتخابات الجماعية والجهوية لسنة 2015، بحضور الأمين العام للمجلس ، محمد الصبار، وعدد من الملاحظين الدوليين - أكد ارتفاع العنف اللفظي في الحملة الانتخابية كما انتقد اليزمي تشغيل الأطفال في الحملة الانتخابية، مؤكدا على عدم قانونية هذه المسألة.

وباستثناء هذه الملاحظات أكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ، أن انتخابات مجالس الجماعات والجهات المنظمة يوم 4 شتنبر 2015 جرت في جو من منح الضمانات الأساسية للحرية والنزاهة والشفافية، معتبرا أن الخروقات التي تمت ملاحظتها ليست "متواترة من الناحية الإحصائية ولا تمس جوهريا بسلامة ونزاهة الاقتراع".

وأوضح اليزمي أن مرور الاقتراع في الظروف المشار إليها يمثل "محطة هامة" في سياق إعمال المقتضيات الدستورية المتعلقة بالجماعات الترابية واعتماد قوانين تنظيمية جديدة متعلقة بالجهات والعمالات والأقاليم والجماعات، والتي تكرس المبادئ الدستورية للتدبير الحر والتعاون والتضامن ومشاركة السكان المعنيين في تدبير شؤونهم.

تتمة ص3

تسجيل 194 حالة عنف جسدي ولفظي في الانتخابات

3/3480

أكد المجلس الوطني لحقوق الإنسان في ملاحظاته حول انتخابات 4شتنبر تسجيل ما مجموعه 194 حالة عنف مرصودة من قبل الملاحظين شكلت حالات العنف الجسدي نسبة 30 بالمئة، في الوقت الذي بلغت فيه نسبة هذا العنف 29.5 بالمئة بالنسبة للانتخابات الجهوية. مؤكدا التنامي المقلق للعنف اللفظي بكل أشكاله (السب والقذف، التمييز بسبب الجنس واللون، الانتماء الاجتماعي أو الجهوي أو الاعتقاد).

وأكد إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في ندوة صحافية أول أمس الأحد خصصت لتقديم التقرير الأولي عن ملاحظة الانتخابات الجماعية والجهوية لسنة 2015، بحضور الأمين العام للمجلس ، محمد الصبار، وعدد من الملاحظين الدوليين - أكد ارتفاع العنف اللفظي في الحملة الانتخابية كما انتقد اليزمي تشغيل الأطفال في الحملة الانتخابية، مؤكدا على عدم قانونية هذه المسألة. وباستثناء هذه الملاحظات أكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ، أن انتخابات مجالس الجماعات والجهات المنظمة يوم 4 شتنبر 2015 جرت في جو منح الضمانات الأساسية للحرية والنزاهة والشفافية، معتبرا أن الخروقات التي تمت ملاحظتها ليست "متواترة من الناحية الإحصائية ولا تمس جوهريا بسلامة ونزاهة الاقتراع". وأوضح اليزمي أن مرور الاقتراع في الظروف المشار إليها يمثل "محطة هامة" في سياق إعمال المقتضيات الدستورية المتعلقة بالجماعات الترابية واعتماد قوانين تنظيمية جديدة متعلقة بالجهات والعمالات والأقاليم والجماعات، والتي تكرس المبادئ الدستورية للتدبير الحر والتعاون والتضامن ومشاركة السكان المعنيين في تدبير شؤونهم. وأضاف أن نسبة المشاركة في الاقتراع (53,67 بالمئة) تؤكد اهتماما فعليا للمواطنات والمواطنين بتدبير الشؤون العامة على المستوى الترابي، مشددا على أنه يتعين قراءة هذه النسبة باعتبار توسع الهيئة الناخبة الوطنية وطبيعة الرهانات الديمقراطية ذات الصلة بالجماعات الترابية وتسجيل تفاوتات في نسب المشاركة بين مختلف الجهات والجماعات. وعلى صعيد متصل، ثمن المجلس، يضيف اليزمي، التعديلات المدرجة بمقتضى القانون التنظيمي 34.15 المغير والمتمم للقانون التنظيمي 59.11 في ما يتعلق بتقوية آليات التمييز الإيجابي الهادفة لدعم التمثيلية النسائية بمجالس الجماعات الترابية، مبرزا أن الأثر الإيجابي الأول لهذه التدابير لوحظ على مستوى ولوج النساء إلى الترشيحات.

وفي هذا السياق، دعا المجلس مجموع الأحزاب السياسية إلى تشجيع ترشيحات النساء المنتخبات لرئاسة مجالس الجماعات الترابية.

وضمن نفس المنطق، اعتبر المجلس أيضا أن المقتضيات التشريعية والتنظيمية الجديدة ذات الصلة بتعليق الإعلانات الانتخابية تؤشر على الانتقال إلى نظام ليبرالي لتعليق الإعلانات الانتخابية يرتكز على حرية الإعلان وتحديد المناطق الممنوعة والخاضعة للإعلان الانتخابي المرخص.

غير أن المجلس، يقول اليزمي، سجل مشكلة بنيوية متعلقة بتوقيت إنتاج النصوص التشريعية والتنظيمية المنظمة للانتخابات، حيث لم يتم، على سبيل المثال، نشر القانون التنظيمي 34.15 المغير والمتمم للقانون التنظيمي 59.11 بشأن انتخاب مجالس الجماعات الترابية بالجريدة الرسمية إلا قبل 41 يوما على يوم الاقتراع .

كما أن المرسوم الذي يحدد عدد المستشارين الواجب انتخابهم على مستوى كل جماعة خاضعة لنظام المقاطعات وكذا المرسوم المحدد للتنظيم الجديد لتعليق الإعلانات الانتخابية لم يتم نشرهما بالجريدة الرسمية إلا قبل 37 يوما على يوم الاقتراع . ويذكر المجلس، حسب اليزمي، بأن أحد مستلزمات استقرار القانون الانتخابي تتمثل في أن العناصر الأساسية للقانون الانتخابي وخاصة النظام الانتخابي بحد ذاته وتقطيع الدوائر "لا يجب إدخال تعديلات بشأنها سنة على الأقل قبل الاقتراع"، مشيدا بكل المجهودات المبذولة من أجل تحسين الإطار التشريعي والتنظيمي للانتخابات الجماعية والجهوية. من جهة أخرى، كشف التقرير الأولي للمجلس عن ثلاثة تحديات متعلقة بإعداد الهيئة الناخبة الوطنية، ويتعلق الأمر بداية بالبرمجة العملية الاستثنائية للتسجيل في اللوائح الانتخابية والتي تزامن أجل انقضائها مع 25 غشت 2015 وهو موعد صادف اليوم الثالث للحملة الانتخابية مما فوت الفرصة على المسجلين الجدد في اللوائح تقديم ترشيحاتهم للانتخابات الجماعية والجهوية.

أما التحدي الثاني فيتعلق بضرورة الرفع من عدد النساء المسجلات باللوائح الانتخابية العامة وذلك بغية أن تعكس تركيبة هذه اللوائح الواقع الديمغرافي، في حين يرتبط ثالث التحديات بمدى مقروئية ورقة التصويت وتسهيل عملية الاقتراع بشكل عام بالنظر إلى حجم الناخبين بدون مستوى تعليمي والذين تصل نسبتهم إلى حدود 45 بالمئة .

من جانب آخر، رصد المجلس تفاعل مختلف السلطات المعنية بتدبير الشكايات التي توصلت بها بمناسبة الانتخابات الجماعية والجهوية، حيث مكن تحليل إحصائيات الشكايات المتوصل بها بشأن الحملة الخاصة بهذين الاستحقاقين الانتخابيين الوقوف على أن معدل المعالجة لتلك الشكاوي والبث فيها بلغت نسبة 78.73 في المائة.

وفي ما يهم العناصر الوقائعية التي يعتبرها المجلس دالة بخصوص التنافس الانتخابي، فالأمر يتعلق بالأثر البيداغوجي لخطاب جلالة الملك بتاريخ 20 غشت، الذي بين على الخصوص طبيعة الانتداب الانتخابي والترابي، وأبرز مفهوم مسؤولية الناخبين والمسؤولية المواطنة للناخبات والناخبين، إلى جانب التجديد الكبير لعرض الترشيحات، حيث أن المرشحين والمرشحات الجدد مثلوا نسبة 78.8 في المئة من مجموع الترشيحات للانتخابات الجماعية و64.3 بالمئة من مجموع الترشيحات للانتخابات الجهوية.

وإلى جانب ذلك، شكلت النساء فعليا نسبة 21.94 بالمئة من مجموع الترشيحات للانتخابات الجماعية و38.64 بالمئة بالنسبة للانتخابات الجهوية. كما شهد عرض الترشيحات تشبيبا متزايدا حيث إن الشباب أقل من 35 سنة مثلوا 29.41 بالمئة من نسبة الترشيحات للانتخابات الجماعية و26.89 بالمئة بالنسبة للانتخابات الجهوية، فضلا عن مشاركة الفاعلين الشباب المنحدرين من الديناميات الاجتماعية والسياسية في مختلف الأنشطة المرتبطة بالانتخابات (ترشيح، الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات، المساعدة الانتخابية...).

- أما في ما يتعلق بالتواصل الانتخابي، فقد لاحظ المجلس الاستعمال الواسع لتقنيات الاتصال الحديثة بما فيها شبكات التواصل الاجتماعية، حيث يشكل هذا المعطى منعطفا دالا في التواصل الانتخابي بالمغرب.

السب والقذف والتمييز بسبب الجنس واللون أهم ملاحظات المجلس الوطني لحقوق الإنسان

Conseil national des droits de l'Homme

المغربية
الصحراء

مجلس حقوق الإنسان يؤشر على نزاهة الانتخابات ويوصي بتمكين السجناء من التصويت

1/9178

(ب.و)

أوصى بتمكين السجناء من التصويت وتيسيره للجالية وذوي الاحتياجات الخاصة

مجلس حقوق الإنسان يؤشر على نزاهة وشفافية انتخابات 4 شتنبر

تراجع عام للعنف الجسدي مقابل «تنامي مقلق» للعنف اللفظي بكل أشكاله

2/9178

عزيزة الفرفاوي

(ب.و)

أكد ادريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن الانتخابات الجماعية والجهوية ليوم 4 شتنبر الجاري جرت في جو منح الضمانات الأساسية للحرية والنزاهة والشفافية، وأن الخروقات المسجلة ليست متواترة من الناحية الإحصائية ولا تمس في جوهرها سلامة ونزاهة الاقتراع.

وأضاف اليزمي في ندوة نظمها المجلس، مساء أول أمس الأحد، بالرباط لتقديم تقريره الأولي حول الانتخابات الجماعية والجهوية، أن المجهود المشترك للهيئات المعتمدة مكن من ملاحظة أكثر من 22 ألف مكتب تصويت، أي ما يناهز 56 في المائة من مجموع مكاتب التصويت، وما يتجاوز بكثير العتبة التي حددتها المعايير الدولية للملاحظة الانتخابية وهي 3 في المائة، مشيرا إلى أن تطورات ملحوظة حصلت بشأن الملاحظة المحايدة والمستقلة للانتخابات، مذكرا بأن عدد ملاحظي الانتخابات الجماعية مر من 735 (بينهم 13 ملاحظا دوليا) سنة 2009، إلى 4024 (بينهم 125 ملاحظا دوليا) سنة 2015 ، وأن الهيئات المعتمدة مرت من 11 سنة 2009 إلى 35 سنة 2015.

وأكد اليزمي أن المجلس استحسن التدابير المتخذة من قبل وزارة الداخلية إزاء 352 عونا بالإدارة الترابية بغرض تفعيل الحياد التام إزاء المترشحين، وعدم التمييز بينهم كالتزام منصوص عليه في الفصل 11 من الدستور.

وسجل المجلس، في تقريره الأولي، أعمال الإدارة لتحسيس الناخبين تبعا لإلغاء مقتضيات المادة 14 من القانون التنظيمي 59.11 المتعلقة بإشعار الناخبين بمكاتب التصويت. كما نوه المجلس بجودة الحوامل الالكترونية المعدة، وخدمة الرسائل النصية والخط الهاتفي المجاني 2727، وتطبيق الهاتف المحمول، وكذا نظام المساعدة في المكان للتعرف على مكاتب التصويت، غير أن المجلس، حسب التقرير، سجل صعوبات اعترضت بعض الناخبين المسجلين حديثا باللوائح لتحديد مكاتب التصويت المخصصة لهم.

كما سجل المجلس تقييمه الإيجابي للتفعيل الصارم للمقتضيات التشريعية المحددة للبطاقة الوطنية للتعريف كوثيقة رسمية وحيدة مسموح بها للتصويت، داعيا السلطات المعنية إلى متابعة مجهوداتها لتعميم البطاقة الوطنية للتعريف. ولاحظ المجلس التجديد الكبير لعرض الترشيحات، إذ أن المرشحين والمرشحات الجدد يمثلون نسبة 78.8 في المائة من مجموع الترشيحات للانتخابات الجماعية، و64.3 في المائة من مجموع الترشيحات للانتخابات الجهوية، كما سجل الأثر المهيكل لآليات التمييز الايجابي على ولوج النساء إلى الترشيحات، إذ شكلت النساء فعليا نسبة 21.94 في المائة من مجموع الترشيحات للانتخابات الجماعية، و 38.64 في المائة للانتخابات الجهوية، فضلا عن تشبيب عرض الترشيحات، إذ أن الشباب أقل من 35 سنة شكلوا 29.41 في المائة من نسبة الترشيحات للانتخابات الجماعية، و 26.89 في المائة للانتخابات الجهوية.

ولاحظ المجلس تراجعا عاما للعنف الجسدي، فبالنسبة للانتخابات الجماعية، وبما مجموعه 194 حالة عنف مرصودة من قبل الملاحظين، لم تشكل حالات العنف الجسدي سوى 30 في المائة، ولم تبلغ فيه نسبة هذا العنف سوى 29.5 في المائة بالنسبة للانتخابات الجهوية.

بالمقابل، سجل المجلس "تناميا مقلقا" للعنف اللفظي بكل أشكاله (السب، والقذف، والتمييز بسبب الجنس واللون، والانتماء الاجتماعي أو الجهوي أو الاعتقاد).

وسجل المجلس "بقلق انخراط بعض قادة الأحزاب في التصعيد المقلق للعنف اللفظي، خاصة خلال التجمعات والمهرجانات الخطابية خلال الحملة الانتخابية". ولا حظ استغلال الأطفال في الحملة الانتخابية، ومعاينته بشكل متكرر من قبل ملاحظي وملاحظات المجلس. كما رصد بعض حالات الصعوبات المرتبطة بمقروئية أوراق التصويت جرت معاينتها في 21 في المائة من مكاتب التصويت. وتتعلق هذه الصعوبات بصعوبة التمييز بين اللوائح المحلية والجهوية والتاشير على الخانات ذات الصلة. ووقف المجلس على قضية ولوج الأشخاص في وضعية إعاقة، وأن 53 في المائة من مكاتب التصويت غير مجهزة بممرات تيسر ولوج الأشخاص في وضعية إعاقة، ووجود العديد من المكاتب في الطابق الأول، داعيا إلى إيلاء هذه الإشكالية الأولوية، لإيجاد حلول لها من طرف السلطات العمومية في أفق الاستحقاقات الانتخابية المقبلة.

وأفاد المجلس أن الاحصائيات الأولية المتعلقة بالتصويت بالوكالة بالنسبة للمغاربة المقيمين بالخارج أثبتت اللجوء إلى هذه الوسيلة للاقتراع 17 مرة فقط.

ومن جملة توصيات المجلس والموجهة للحكومة والبرلمان، التنصيص على حلول بديلة لتصويت المغاربة المقيمين بالخارج من خلال التصويت الإلكتروني، أو التصويت بالمراسلة.

كما أوصى بمواصلة مسلسل ضبط الاقتصاد الانتخابي، بإدراج مقتضيات قانونية تلزم وكيل اللائحة بالجماعات الخاضعة لنظام الاقتراع اللائحي وبالجماعات الترابية الأخرى بفتح حساب بنكي وحيد، خاص بمصاريف الحملة الانتخابية، وتعيين وكيل محاسباتي مكلف بتدبير ميزانية الحملة الانتخابية، وإخضاع مساعدي ومساعدات الحملة الانتخابية للعقود المحددة المدة بمقتضى القانون.

وطالب الحكومة بتهيئة مكاتب مؤقتة داخل المؤسسات السجنية لتسجيل المعتقلين الذين لا يوجدون في وضعية فقدان الأهلية الانتخابية، وتقديم المساعدة ووسائل اتصال ملائمة وميسرة في إطار التدابير التيسيرية لتسجيل الأشخاص في وضعية إعاقة، وتحديد آجال خاصة لتسهيل تسجيل الناخبين المستقرين بالمناطق الجبلية، أو صعبة الولوج.

كما طالب بمواصلة تعميم البطاقة الوطنية للتعريف، وتحسين مقروئية وإمكانية تتبع أوراق التصويت، ووضع صناديق اقتراع منفصلة في حالة تنظيم عمليات انتخابية عدة في اليوم نفسه.

Conseil national des droits de l'Homme

جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma
المنعطف

اليزمي: الانتخابات مرت في جو من النزاهة لكنها أفرزت تناميا للعنف بـ 194 حالة

5111/2

اكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، الأحد بالرباط، أن انتخابات مجالس الجماعات والجهات المنظمة يوم 4 شتنبر 2015 جرت في جو منح الضمانات الأساسية للحرية والنزاهة والشفافية، معتبرا أن الخروقات التي تمت ملاحظتها ليست متواترة من الناحية الإحصائية ولا تمس جوهريا بسلامة ونزاهة الاقتراع.

ولا حظ المجلس التراجع العام للعنف الجسدي، إذ تم، بالنسبة للانتخابات الجماعية، تسجيل ما مجموعه 194 حالة عنف مرصودة من قبل الملاحظين لم تشكل حالات العنف الجسدي سوى نسبة 30 بالمئة في الوقت الذي لم تبلغ فيه نسبة هذا العنف سوى 29.5 بالمئة بالنسبة للانتخابات الجهوية.

وبالمقابل فإن الإحصائيات التي سلفت الإشارة إليها، يضيف التقرير، تبرز تناميا مقلقا للعنف اللفظي بكل أشكاله (السب والقذف، التمييز بسبب الجنس واللون، الانتماء الاجتماعي أو الجهوي أو الاعتقاد).

واوضح اليزمي، في لقاء صحفي خصص لتقديم التقرير الأولي عن ملاحظة الانتخابات الجماعية والجهوية لسنة 2015، بحضور الأمين العام للمجلس ، السيد محمد الصبار، وعدد من الملاحظين الدوليين، أن مرور الاقتراع في الظروف المشار إليها يمثل "محطة هامة في سياق إعمال المقتضيات الدستورية المتعلقة بالجماعات الترابية واعتماد قوانين تنظيمية جديدة متعلقة بالجهات والعمالات والاقاليم والجماعات، والتي تكرس المبادئ الدستورية للتدبير الحر والتعاون والتضامن ومشاركة السكان المعنيين في تدبير شؤونهم.

وأضاف أن نسبة المشاركة في الاقتراع (53,67 بالمئة) تؤكد اهتماما فعليا للمواطنات والمواطنين بتدبير الشؤون العامة على المستوى الترابي، مشددا على انه يتعين قراءة هذه النسبة باعتبار توسع الهيأة الناخبة الوطنية وطبيعة الرهانات الديمقراطية ذات الصلة بالجماعات الترابية وتسجيل تفاوتات في نسب المشاركة بين مختلف الجهات والجماعات.

وعلى صعيد متصل، ثمن المجلس، يضيف اليزمي، التعديلات المدرجة بمقتضى القانون التنظيمي 34.15 المغير والمتمم للقانون التنظيمي 59.11 في ما يتعلق بتقوية آليات التمييز الإيجابي الهادفة لدعم التمثيلية النسائية بمجالس الجماعات الترابية، مبرزا أن الأثر الإيجابي الأول لهذه التدابير لوحظ على مستوى ولوج النساء إلى الترشيحات.

وفي هذا السياق، دعا المجلس مجموع الأحزاب السياسية إلى تشجيع ترشيحات النساء المنتخبات لرئاسة مجالس الجماعات الترابية.

وضمن نفس المنطق، اعتبر المجلس أيضا أن المقتضيات التشريعية والتنظيمية الجديدة ذات الصلة بتعليق الإعلانات الانتخابية تؤشر على الانتقال إلى نظام ليبرالي لتعليق الإعلانات الانتخابية يرتكز على حرية الإعلان وتجديد المناطق الممنوعة والخاضعة للإعلان الانتخابي المرخص.

من جانب آخر، رصد المجلس تفاعل مختلف السلطات المعنية بتدبير الشكايات التي توصلت بها بمناسبة الانتخابات الجماعية والجهوية، حيث مكن تحليل إحصائيات الشكايات المتوصل بها بشأن الحملة الخاصة بهذين الاستحقاقين الانتخابيين الوقوف على أن معدل المعالجة اليومية لتلك الشكاوي والبث فيها بلغت نسبة 78.73 في المائة.

وفي ما يهم العناصر الوقائعية التي يعتبرها المجلس دالة بخصوص التنافس الانتخابي، فالأمر يتعلق بالأثر البداغوجي لخطاب جلالة الملك بتاريخ 20 غشت، الذي بين على الخصوص طبيعة الانتداب الانتخابي والترابي، وأبرز مفهوم مسؤولية الناخبين والمسؤولية المواطنة للناخبات والناخبين، إلى جانب التجديد الكبير لعرض الترشيحات، حيث أن المرشحين والمرشحات الجدد مثلوا نسبة 78.8 في المئة من مجموع الترشيحات للانتخابات الجماعية و 64.3 بالمئة من مجموع الترشيحات للانتخابات الجهوية.

وإلى جانب ذلك، شكلت النساء فعليا نسبة 21.94 بالمئة من مجموع الترشيحات للانتخابات الجماعية و 38.64 بالمئة بالنسبة للانتخابات الجهوية. كما شهد عرض الترشيحات تشبيبا متزايدا حيث إن الشباب أقل من 35 سنة مثلوا 29.41 بالمئة من نسبة الترشيحات للانتخابات الجماعية و 26.89 بالمئة بالنسبة للانتخابات الجهوية، فضلا عن مشاركة الفاعلين الشباب المنحدرين من الديناميات الاجتماعية والسياسية في مختلف الأنشطة المرتبطة بالانتخابات (ترشيح، الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات، المساعدة الانتخابية).

أما في ما يتعلق بالتواصل الانتخابي، فقد لاحظ المجلس الاستعمال الواسع لتقنيات الاتصال الحديثة بما فيها شبكات التواصل الاجتماعية، حيث يشكل هذا المعطى منعطفا دالا في التواصل الانتخابي بالمغرب.

يشار إلى أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ويهدف ملاحظة الحملة الانتخابية الخاصة بالانتخابات الجماعية والجهوية من 22 غشت إلى 3 سبتمبر 2015 تم اقتراع 4 شتنبر، قام بتعبئة 474 ملاحظة وملاحظ على مجموع التراب الوطني.

وقد عملت الفرق التي تمت تعبئتها على إعداد 7500 استمارة هي الآن قيد المعالجة في قاعدة معطيات موضوعة على الصعيد المركزي.

كما عقدت لجنة الاعتماد، التي يرأسها المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمشكلة من ممثلين عن أربعة قطاعات وزارية والمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها وخمس جمعيات، ستة اجتماعات. وقامت، إضافة إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان، باعتماد 34 جمعية مغربية (3425 ملاحظ وست منظمات دولية 76 ملاحظ ودعوة 49 ملاحظا دوليا ممثلين عن الهيئات الدبلوماسية الخارجية والمنظمات البيحكومية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ليبلغ بذلك عدد الملاحظين والملاحظات الذين تم اعتمادهم على الصعيد الوطني 4024 ملاحظا وملاحظة، مقارنة مع 735 ملاحظا خلال انتخابات 2009.

وقد مكن المجهود المشترك للهيئات المعتمدة من ملاحظة أكثر من 22 الف مكتب تصويت، أي ما يناهز 56 في المئة من مجموع مكاتب التصويت، و هو ما يتجاوز بكثير العتبة التي حددتها المعايير الدولية للملاحظة الانتخابية وهي 3 بالمائة.

Conseil national des droits de l'Homme

بيان للمجلس الوطني لحقوق الانسان حول الانتخابات الجماعية والجهوية 2015

الرباط . «القدس العربي»: ينشغل المعنيون بالانتخابات الجماعية والجهوية بالمغرب، التي جرت يوم الجمعة الماضي، بتقييم عملية التصويت ونتائجها وما ستسفر عنه الاتصالات المعلنة والسرية من تحالفات تفرز الهيئات المسيرة للبلديات والجهات.

في النتائج قالت وزارة الداخلية أن العنصر النسوي حصل على ما مجموعه 6673 مقعدا في الانتخابات الجماعية أي ضعف العدد المسجل خلال الاقتراع الجماعي لسنة 2009.

وأكدت الوزارة الداخلية وجود ما يقارب 15 ألف و28 منتخبا جماعيا جديدا، أي ما يعادل تقريبا نصف العدد الإجمالي للمنتخبين في الانتخابات الجماعية، مقابل وجود 242 منتخبا جهويا جديدا، أي ما يعادل تقريبا ثلث العدد الإجمالي للمنتخبين.

وفي التحالفات أصدرت الهيئة التنفيذية لفيدرالية اليسار الديمقراطي، المشكلة من الحزب الاشتراكي الموحد وحزب الطليعة الاشتراكي الديمقراطي وحزب المؤتمر الوطني الاتحادي، قرارا إلزاميا لكل المترشحين باسمها الذين نجحوا في الانتخابات الجماعية، بعدم التحالف مع من أسمتها الأحزاب «الإدارية» بالاضافة إلى حزب العدالة والتنمية، في تشكيل المجالس المسيرة للجماعات القروية والحضرية، وجميع التحالفات الإقليمية والجهوية.

وحصلت الفيدرالية في الانتخابات على 333 مقعدا (من 31 ألف مقعد)، وحققت الأغلبية في بعض المناطق مراكز، متقدمة في مقاطعة أكدال – الرياض الرباط، واحتلت المركز التاسع في الترتيب النهائي الأحزاب المشاركة، غير أنها فشلت في دوائر كبرى.

وأكد بيان ان تحالف منتخبي الفيدرالية سيقتصر مع النزهاء داخل الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وحزب الاستقلال، وحزب التقدم والاشتراكية واستثناء كل الأحزاب الأخرى، إما لتدخل الإدارة في إنشائها وهي حزب الأصالة والمعاصرة، الاتحاد الدستوري، التجمع الوطني للأحرار، والحركة الشعبية أو لمرجعيتها الدينية أي حزب العدالة والتنمية (الحزب الرئيسي بالحكومة).

وما زالت الهيئات والمؤسسات والافراد الذين راقبوا عملية التصويت يصدرون تقاريرهم وأكد إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان (رسمي)، في ندوة صحافية أن المجلس سجل العديد من الملاحظات التي تستدعي الانتباه تنامي العنف اللفظي في الحملة الانتخابية، حيث ارتفع العنف اللفظي في الحملة الانتخابية بين الزعماء السياسيين بشكل لا يتصور، مقابل تراجع «ملحوظ» في العنف المادي.

وقال اليزمي إن المجلس لاحظ تشغيل الأطفال في الحملة الانتخابية، مؤكدا على عدم قانونية هذه المسألة، مشيرا في الوقت نفسه إن المجلس سيرفع توصية بتقنين العاملين في الحملات الانتخابية المقبلة بعقود قانونية مؤقتة تنتهي بانتهاء الحملة.

وأكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان قبل تقديم تقرير المجلس أن انتخابات مجالس الجماعات والجهات المنظمة يوم 4 أيلول/سبتمبر 2015 جرت في جو منح الضمانات الأساسية للحرية والنزاهة والشفافية، وأن الخروقات التي تمت ملاحظتها ليست «متواترة من الناحية الإحصائية ولا تمس جوهريا بسلامة ونزاهة الاقتراع».

وأوضح اليزمي أن مرور الاقتراع في الظروف المشار إليها يمثل «محطة هامة» في سياق إعمال المقتضيات الدستورية المتعلقة بالجماعات الترابية واعتماد قوانين تنظيمية جديدة متعلقة بالجهات والعمالات والأقاليم والجماعات، والتي تكرس المبادئ الدستورية للتدبير الحر والتعاون والتضامن ومشاركة السكان المعنيين في تدبير شؤونهم.

وأضاف أن نسبة المشاركة في الاقتراع (53,67 بالمئة) تؤكد اهتماما فعليا للمواطنات والمواطنين بتدبير الشؤون العامة على المستوى الترابي، ويتعين قراءة هذه النسبة باعتبار توسع الهيئة الناخبة الوطنية وطبيعة الرهانات الديمقراطية ذات الصلة بالجماعات الترابية وتسجيل تفاوتات في نسب المشاركة بين مختلف الجهات والجماعات.

وثمن المجلس التعديلات التي أدخلت على قانون الانتخابات، فيما يتعلق بتقوية آليات التمييز الإيجابي الهادفة لدعم التمثيلية النسائية بمجالس الجماعات الترابية، مبرزا أن الأثر الإيجابي الأول لهذه التدابير لوحظ على مستوى ولوج النساء إلى الترشيحات.

ودعا المجلس الأحزاب السياسية إلى تشجيع ترشيحات النساء المنتخبات لرئاسة مجالس الجماعات الترابية واعتبر أن المقتضيات التشريعية والتنظيمية الجديدة ذات الصلة بتعليق الإعلانات الانتخابية، تؤشر على الانتقال إلى نظام ليبرالي لتعليق الإعلانات الانتخابية يرتكز على حرية الإعلان وتحديد المناطق الممنوعة والخاضعة للإعلان الانتخابي المرخص.

غير أن المجلس سجل مشكلة بنيوية متعلقة بتوقيت إنتاج النصوص التشريعية والتنظيمية المنظمة للانتخابات، وقال أن أحد مستلزمات استقرار القانون الانتخابي تتمثل في أن العناصر الأساسية للقانون الانتخابي، وخاصة النظام الانتخابي بحد ذاته وتقطيع الدوائر «لا يجب إدخال تعديلات بشأنها سنة على الأقل قبل الاقتراع»، مشيدا بكل المجهودات المبذولة من أجل تحسين الإطار التشريعي والتنظيمي للانتخابات الجماعية والجهوية.

وكشف التقرير الأولي للمجلس عن ثلاثة تحديات متعلقة بإعداد الهيئة الناخبة الوطنية، ويتعلق الأمر بداية ببرمجة العملية الاستثنائية للتسجيل في اللوائح الانتخابية والتي تزامن أجل انقضائها مع 25 آب/ أغسطس 2015 وهو موعد يصادف اليوم الثالث للحملة الانتخابية، ما فوت الفرصة على المسجلين الجدد في اللوائح تقديم ترشيحاتهم للانتخابات الجماعية والجهوية.

أما التحدي الثاني فيتعلق بضرورة الرفع من عدد النساء المسجلات باللوائح الانتخابية العامة، وذلك بغية أن تعكس تركيب هذه اللوائح الواقع الديمغرافي، في حين يرتبط ثالث التحديات بمدى مقروئية ورقة التصويت وتسهيل عملية الاقتراع بشكل عام بالنظر إلى حجم الناخبين من دون مستوى تعليمي والذين تصل نسبتهم إلى حدود 45 بالمئة.

وقدم الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الانسان، محمد الصبار، توصيات المجلس للحكومة والبرلمان من إجل اعمال المقتضيات الدستورية في هذا المجال، مثل التنصيص على حلول بديلة بتصويت المغاربة في الخارج، كالتصويت الالكتروني أو التصويت بالمراسلة، وضرورة اعتبار مسألة استغلال الأطفال في الحملات الانتخابية «مخالفة انتخابية»، إلى جانب استعمال ألفاظ تمييزية بسبب الجنس أو اللون أو المعتقد، وغيرها من الأشكال التمييزية.

كما دعا إلى تهيئة مكاتب مؤقتة داخل المؤسسات السجنية لتسجيل المعتقلين الذين لا يوجدون في وضعية فقدان الأهلية الانتخابية، بالإضافة إلى تقديم المساعدة لتسهيل التسجيل للأشخاص في وضعية إعاقة، وتحديد آجال خاصة لتسهيل تسجيل الناخبين المستقرين في المناطق الجبلية أو صعبة الولوج.

وأوصى ببرمجة العمليات الاستثنائية للتسجيل في الحملات الانتخابية حسب أجندة تتيح للمسجلين الجدد تقديم ترشيحاتهم بمناسبة الاستحقاق الانتخابي، وكذا مواصلة عملية تعميم البطاقة الوطنية للتعريف، بالإضافة إلى تحسين مقروئية وإمكانية تتبع أوراق التصويت، واعتماد نظام قراءة هذه الأوراق بالنسبة للمكفوفين وضعاف البصر.

وأعلن النسيج الجمعوي لرصد الانتخابات عن وقوفه على «استعمال الأموال» لشراء أصوات الناخبين في هذه الاستحقاقات، مسجلا «عنفا جسديا بين المرشحين» خلال فترة الحملة الانتخابية.

وحسب التقرير الأولي للنسيج، والذي تم تقديمه صبيحةأ الاثنين تحدث الملاحظون عن «حملة سابقة لأوانها» عرفت استغلالا لمشاريع اجتماعية عمومية للتأثير في اختيار الناخبين وإطلاق مشاريع مجمدة منذ سنوات، كحفر الآبار وإصلاح طرق، وتنظيم حملات طبية ولقاءات رياضية لأغراض انتخابية واستعمال المال وتوزيع أدوات مدرسية وتنظيم عمليات ختان للأهداف نفسها.

وسجل النسيج «اللجوء إلى السب واستعمال خطابات وشعارات تمييزية وعنصرية وهيمنة استعمال القذف والافتراء على حساب صراع الأفكار والبرامج»، وحصول «اعتداءات جسدية على منافسين انتخابيين من طرف مرشحين»، تخللتها «حالات من الاعتداء والضرب والجرح بواسطة السلاح الأبيض»، علاوة على «استعمال المال لشراء أصوات الناخبين والناخبات» و»استعمال الدين ورموز الدولة وأملاك عمومية لأهداف انتخابية».

كما سجل «عدم السماح لدعاة مقاطعة الانتخابات بالولوج إلى وسائل الإعلام والقاعات العمومية، واعتقال بعض مناضلي حزب النهج الديمقراطي الداعين إلى مقاطعة الانتخابات ومساهمة بعض أعوان السلطة لصالح بعض المرشحين»، و»استغلال الأطفال خلال الحملة الانتخابية».

وقال كمال الحبيب رئيس النسيج أن المعطيات التي قدمها حول ملاحظته للانتخابات تبقى «أولية» في انتظار التقارير النهائية، وأن المغرب عرف

تطورا في ما يخص تجاوز الخروقات على مر الاستحقاقات المتوالية، «إلا أنه لا يمكن الحديث عن مطابقة الانتخابات في المملكة للمعايير الدولية في ظل استمرار استعمال المال وتدخل السلطة للتأثيرعلى الانتخابات، وعدم العدل بين الأطراف بنسب معينة».

من جهتها أكدت جماعة العدل والإحسان اقوى الجماعات الإسلامية في المغرب وشبه المحظورة وتقاطع الانتخابات أنها ليست ضد الانتخابات، وإنما ضد «طريقة سيرها في المغرب».

ووصفت الجماعة الانتخابات الاخيرة في المغرب بـ«العبث السياسي» و«الملهاة المخزنية»، اذ عرفت «استعمالا واسعا للمال وشراء للذمم والأصوات والبلطجة والمواجهات الدامية»، وتوجت بـ«الإعلان عن نسبة مشاركة مطبوخة، ورسم للخارطة السياسية على مقاس البلقنة المفضية إلى التحالفات الهجينة والهشة والخاضعة للسيطرة».

وقالت الجماعة في الكلمة الافتتاحية لموقعها الرسمي أن «الانتخابات المحلية في كل الدنيا تنظم لكي تعطي معنى حقيقيا للامركزية، ولكي تفرز نخبا محلية كفؤة تشرف على تنمية محلية فعالة، ينبغي أن يحكمها إطار دستوري وسياسي ديمقراطي وقانوني تنظيمي، يعطي للمؤسسات المنتخبة الصلاحيات والإمكانات لتنفيذ تعاقداتها مع الناخبين»، وهي مقومات «مفتقدة في الحالة المغربية»، بالنظر إلى أنها جرت «عقب حملة كانت شاهدة على كل الأعطاب، وحالة برود وفتور شبه عامة تقابلها لا مبالاة أغلب المواطنين ونفورهم من أنشطة المرشحين واتخاذ الانتخابات موسما للتكسب»، هذا إلى جانب عوامل ربطتها الجماعة بالدستور والقوانين التي تسمح لوزارة الداخلية بـ«التحكم في مفاصل المشهد المحلي»، في وقت «تعلو سلطتها وسلطانها على كل مؤسسة منتخبة».

أكدت جماعة العدل والإحسان أنها «ليست ضد الانتخابات بما هي آلية للتمثيل السياسي والتداول على السلطة ومحاسبة المسؤولين وإفراز النخب القادرة على خدمة للمجتمع»، لكنها ترى أنها في المغرب «لا تقوم بهذا الدور بل لا تعدو أن تكون آلية لتجديد شرعية الاستبداد والإبقاء على الفساد»،

http://www.alquds.co.uk/?p=399682

المجلس الوطني لحقوق الانسان ينتقد استغلال الأطفال في الحملات الانتخابية

وصف رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان، ادريس اليزمي، الأجواء و الظروف التي جرت فيها الانتخابات الجماعية والجهوية، يوم الجمعة الماضي، بالعادية مؤكدا أنها سادت فيها "ضمانات الشفافية" رغم رصد بعض التجاوزات التي "لا تطعن في نزاهة هذه الانتخابات".

اليزمي، استعرض بالمقابل، في ندوة صحفية احتضنها مقر المجلس بالرباط، بعض الصعوبات المرتبة بمقروئية أوراق التصويت، كصعوبة التمييز بين اللوائح المحلية والجهوية، والتأشير على الخانات ذات الصِّلة.

كما انتقد استغلال الأطفال في الحملات الانتخابية، حيث أكد على ان هذه الاستحقاقات عرفت مشاركة الأطفال بشكل متكرر، من خلال توزيع المنشورات والمساعدة في تثبيت الملصقات والمشاركة في اللجان التنظيمية للمهرجان والمسيرات الانتخابية، كما تورط الأطفال في بعض الأحيان في تمزيق الملصقات وكذا العنف اللفظي، مذكرا بتوصياته السابقة، التي تدعو الى حظر كافة أشكال استعمال الأطفال في الحملات، واعتبار ذلك "مخالفة انتخابية قائمة الذات".

أما فيما يخص الأحزاب التي شككت في نزاهة انتخابات الرابع من شتنبر، فقد دعاها ادريس اليزمي في ذات الندوة التي خصصت لتقديم التقرير الأولي للمجلس الوطني لحقوق الانسان، هذه الأحزاب إلى اللجوء إلى القضاء من أجل إنصافها.

http://www.kafapresse.com/index.php?ida=33627

الأخبار
نأتيكم بالخبر اليقين

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يعرض تقريره حول الاستحقاقات الانتخابية الأخيرة

دعا إلى «تجريم» استعمال الأطفال و«تمكين» السجناء والمهاجرين الشرعيين من الانتخابات

عبد المولى الزاوي 6 966

كشف إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بمعية الأمين العام للمجلس محمد الصبار، عن «الملاحظات» التي رافقت الاستحقاقات الجماعية والجهوية التي جرت الجمعة الماضية، وذلك في لقاء صحفي، جرى أول أمس (الأحد) بمقر المجلس.

وجاء في كلمة اليزمي، الذي عرض في البدء لملاحظاته الإيجابية حول عملية الاقتراع، أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان سجل ثلاث مؤاخذات على اقتراع الجمعة، وتتمثل أولاها في محدودية ولوج الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة لممارسة حق التصويت، أما ثاني المؤاخذات فتتمثل في استمرار استعمال الأطفال في الحملات الانتخابية، مع عدم وجود أي إطار قانوني للمساعدين الانتخابيين، فيما ثالثة المآخذ، حسب اليزمي نفسه، فتكمن في تصاعد العنف اللفظي.

وجوابا عن سؤال لـ«الأخبار» حول «إغفال» المجلس الحديث عن نسبة الأمية لدى الكثير من المرشحين، رد إدريس اليزمي بالقول إن المجلس سجل وجود نسبة 45 في المائة من هذه الفئة ضمن الكتلة الناخبة، مضيفا في تعقيبه على سؤال للجريدة حول اعتماد بطاقة التعريف الوطنية آلية وحيدة لتمكين حاملها من التسجيل التلقائي في لائحة الكتلة الناخبة، أن تلقائية التسجيل تقابلها ضرورة التصويت، منهيا القول بأن مجلسه يدعو إلى فتح باب التصويت لفئة المهاجرين الشرعيين.

من جهته، تكلف محمد الصبار، الأمين العام للمجلس، بعرض توصيات مؤسسته إلى الحكومة والبرلمان، وذلك بدعوتهما إلى ضمان استقرار النظام الانتخابي وتقطيع الدوائر، ستة أشهر قبل عملية التصويت، مع التنصيص على حلول بديلة لتصويت مغاربة الخارج، وضبط ما أسماه الاقتصاد الانتخابي عبر فتح حساب بنكي وحيد، خاص بمصاريف الحملة الانتخابية.

وقال الصبار إن استعمال الأطفال في الانتخابات مع التلفظ بعبارات تمييزية بسبب الجنس أو اللون أو المعتقد، يجب أن تعتبر مخالفات انتخابية قائمة الذات، داعيا إلى حماية المعطيات الشخصية من قبل الأحزاب والنقابات ومرشحيهما.

وكان تقرير المجلس، الذي جرى تقديمه مساء (الأحد) بالمقر الرئيسي للهيئة في الرباط، قد طلب من الحكومة تهيئة مكاتب مؤقتة داخل المؤسسات السجنية لتسجيل المعتقلين الذين لا يوجدون في وضعية فقدان الأهلية الانتخابية، مع تقديم المساعدة لتسهيل تسجيل الناخبين المستقرين بالمناطق الجبلية، أو الذين يعانون من الإعاقة.

ودعا التقرير ذاته إلى برمجة العمليات الاستثنائية للتسجيل في اللوائح الانتخابية حسب أجندة تتيح للمسجلين الجدد تقديم ترشيحاتهم بمناسبة الاستحقاق الانتخابي ذي الصلة، مع ضمان ترجمة كل الخدمات السمعية البصرية ذات العلاقة بالانتخابات إلى لغة الإشارات. وكانت مداخلة المسؤولين الحقوقيين قد فصلت بالأرقام تعداد الملاحظين الذين سهروا على الاقتراع الأخير، والذين بلغ عددهم 4024 ملاحظا، عملوا على ملاحظة أكثر من 22 ألف مكتب تصويت، أي ما يناهز أكثر من 56 في المائة من المكاتب.

Conseil national des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يعرض تقريره حول الاستحقاقات الانتخابية الأخيرة

كشف إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بمعية الأمين العام للمجلس محمد الصبار، عن «الملاحظات» التي رافقت الاستحقاقات الجماعية والجهوية التي جرت الجمعة الماضية، وذلك في لقاء صحفي، جرى أول أمس (الأحد) بمقر المجلس.

وجاء في كلمة اليزمي، الذي عرض في البدء لملاحظاته الإيجابية حول عملية الاقتراع، أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان سجل ثلاث مؤاخذات على اقتراع الجمعة، وتتمثل أولاها في محدودية ولوج الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة لممارسة حق التصويت، أما ثاني المؤاخذات فتتمثل في استمرار استعمال الأطفال في الحملات الانتخابية، مع عدم وجود أي إطار قانوني للمساعدين الانتخابيين، فيما ثالثة المآخذ، حسب اليزمي نفسه، فتكمن في تصاعد العنف اللفظي.

وجوابا عن سؤال لـ«الأخبار» حول «إغفال» المجلس الحديث عن نسبة الأمية لدى الكثير من المرشحين، رد إدريس اليزمي بالقول إن المجلس سجل وجود نسبة 45 في المائة من هذه الفئة ضمن الكتلة الناخبة، مضيفا في تعقيبه على سؤال للجريدة حول اعتماد بطاقة التعريف الوطنية آلية وحيدة لتمكين حاملها من التسجيل التلقائي في لائحة الكتلة الناخبة، أن تلقائية التسجيل تقابلها ضرورة التصويت، منهيا القول بأن مجلسه يدعو إلى فتح باب التصويت لفئة المهاجرين الشرعيين.

من جهته، تكلف محمد الصبار، الأمين العام للمجلس، بعرض توصيات مؤسسته إلى الحكومة والبرلمان، وذلك بدعوتهما إلى ضمان استقرار النظام الانتخابي وتقطيع الدوائر، ستة أشهر قبل عملية التصويت، مع التنصيص على حلول بديلة لتصويت مغاربة الخارج، وضبط ما أسماه الاقتصاد الانتخابي عبر فتح حساب بنكي وحيد، خاص بمصاريف الحملة الانتخابية.

وقال الصبار إن استعمال الأطفال في الانتخابات مع التلفظ بعبارات تمييزية بسبب الجنس أو اللون أو المعتقد، يجب أن تعتبر مخالفات انتخابية قائمة الذات، داعيا إلى حماية المعطيات الشخصية من قبل الأحزاب والنقابات ومرشحيهما.

وكان تقرير المجلس، الذي جرى تقديمه مساء (الأحد) بالمقر الرئيسي للهيئة في الرباط، قد طلب من الحكومة تهيئة مكاتب مؤقتة داخل المؤسسات السجنية لتسجيل المعتقلين الذين لا يوجدون في وضعية فقدان الأهلية الانتخابية، مع تقديم المساعدة لتسهيل تسجيل الناخبين المستقرين بالمناطق الجبلية، أو الذين يعانون من الإعاقة.

ودعا التقرير ذاته إلى برمجة العمليات الاستثنائية للتسجيل في اللوائح الانتخابية حسب أجندة تتيح للمسجلين الجدد تقديم ترشيحاتهم بمناسبة الاستحقاق الانتخابي ذي الصلة، مع ضمان ترجمة كل الخدمات السمعية البصرية ذات العلاقة بالانتخابات إلى لغة الإشارات. وكانت مداخلة المسؤولَين الحقوقيين قد فصلت بالأرقام تعداد الملاحظين الذين سهروا على الاقتراع الأخير، والذين بلغ عددهم 4024 ملاحظا، عملوا على ملاحظة أكثر من 22 ألف مكتب تصويت، أي ما يناهز أكثر من 56 في المائة من المكاتب.

http://www.flashpresse.ma/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D9%8A%D8%B9%D8%B1%D8%B6-%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A-8776.html

التقرير الأول للمجلس الوطني لحقوق الانسان حول الانتخابات الجماعية والجهوية 2015

حرر من طرف سارة بنزاكور بتاريخ الاثنين 7 سبتمبر 2015

اعتبر المجلس الوطني لحقوق الانسان انتخابات الجمعة الماضي "محطة هامة في سياق اعمال المقتضيات الدستورية المتعلقة بالجماعات الترابية واعتماد قوانين تنظيمية جديدة متعلقة بالجهات والعمالات والأقاليم والجماعات، والتي تكرس المبادئ الدستورية للتدبير الحر والتعاون والتضامن ومشاركة السكان المعنيين في تدبير شؤونهم".

وقال المجلس في تقرير قدمه للصحافة صباح اليوم "ان انتخابات مجالس الجماعات والجهات المنظمة في 4 شتنبر "جرت في جو منح الضمانات الاساسية للحرية والنزاهة والشفافية".

واعتبر المجلس ان "الخروقات التي تمت ملاحظتها ليست متواترة من الناحية الإحصائية ولا تمس بسلامة ونزاهة الاقتراع".

واعتبر المجلس نسبة المشاركة في الاقتراع والتي بلغت 53,67 بالمئة "تؤكد اهتماما فعليا للمواطنات والمواطنين بتدبير الشؤون العامة على المستوى الترابي".

وأبرز المجلس أن "الأثر الإيجابي الأول لتقوية آليات التمييز الإيجابي الهادفة لدعم التمثيلية النسائية بمجالس الجماعات الترابية، لوحظ على مستوى ولوج النساء إلى الترشيحات".

http://www.kech24.com/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%84-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA_a17328.html

المجلس الوطني لحقوق الإنسان.. توصيات إلى الحكومة والبرلمان (وثيقة)

فرح الباز (الرباط)

عقب مشاركته في عملية ملاحظة الانتخابات الجماعية والجهوية، التي نظمت يوم الجمعة الماضي (4 شتنبر)، أصدر **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** مجموعة من التوصيات الموجهة إلى الحكومة والبرلمان.

المجلس دعا الحكومة إلى تهيئة مكاتب مؤقتة داخل المؤسسات السجنية لتسجيل المعتقلين الذين لا يوجدون في وضعية فقدان الأهلية الانتخابية، وتقديم المساعدة ووسائل اتصال ملائمة وميسرة في إطار التدابير التيسيرية لتسجيل الأشخاص في وضعية إعاقة، وكذا تحديد آجال خاصة لتسهيل تسجيل الناخبين المستقرين في المناطق الجبلية أو صعبة الولوج.

وطالب المجلس الوطني لحقوق الإنسان القطاع الحكومي المكلف بالداخلية، بمناسبة كل عملية انتخابية، ببعث دورية إلى كافة ممثلي الإدارة الترابية، تذكر بأحكام الظهير رقم 1-58-377 المؤرخ بـ15 نونبر 1958 (المتعلق بالتجمعات العمومية)، وتطبيقه بخصوص التظاهرات الداعية إلى عدم المشاركة في الانتخابات، وكذا برمجة العمليات الاستثنائية للتسجيل في اللوائح الانتخابية حسب أجندة تتيح للمسجلين الجدد تقديم ترشيحاتهم بمناسبة الاستحقاق الانتخابي ذو الصلة.

ودعا المجلس إلى ضمان ترجمة كل الخدمات السمعية البصرية ذات الصلة بالانتخابات إلى لغة الإشارات عبر مختلف وسائل الإعلام السمعية البصرية، ومواصلة عملية تعميم البطاقة الوطنية للتعريف، وتحسين مقروئية وإمكانية تتبع أوراق التصويت، وكذا وضع صناديق اقتراع منفصلة في حالة تنظيم عدة عمليات انتخابية في نفس اليوم.

أما فيما يتعلق بالتوصيات التي وجهها المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى البرلمان، فتتعلق بالاستجابة إلى ضرورة استقرار القانون الانتخابي، وذلك بالمصادقة على القوانين المتعلقة بالعناصر الأساسية للقانون الانتخابي، خاصة النظام الانتخابي بحد ذاته وتقطيع الدوائر الانتخابية، 6 أشهر على الأقل قبل الاستحقاق الانتخابي المعني.

ودعا المجلس إلى التنصيص على حلول بديلة لتصويت المغاربة المقيمية بالخارج (التصويت الإلكتروني، والتصويت بالمراسلة)، واعتبار الأعمال التالية مخالفات انتخابية قائمة الذات؛ استغلال الأطفال في الحملة الانتخابية وكذا استعمال ألفاظ ذات تمييزية بسبب الجنس أو اللون أو المعتقد أو الثقافة أو الانتماء الاجتماعي أو الجهوي أو اللغة أو الإعاقة أو أي وضع شخصي كيفما كان.

كما طالب المجلس بضرورة مواصلة مسلسل ضبط الاقتصاد الانتخابي بإدراج مقتضيات قانونية تلزم وكيل اللائحة بالجماعات الخاضعة لنظام الاقتراع اللائحي وبالجماعات الترابية الأخرى بفتح حساب بنكي وحيد خاص بمصاريف الحملة الانتخابية وتعيين وكيل محاسباتي مكلف بتدبير ميزانية الحملة الانتخابية، وإخضاع مساعدي ومساعدات الحملة الانتخابية، للعقود المحددة المدة بمقتضى القانون.

ونبه المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى ضرورة تقوية حماية المعطيات ذات الطبيعة الشخصية في إطار العمليات الانتخابية، وذلك بإعمال التوجيهات المتضمنة في المداولة رقم 108-2015 بتاريخ 14 يوليوز 2015 للجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي.

http://www.kifache.com/76356

المجلس الوطني لحقوق الإنسان: ما سُجل من خروقات لا تمس سلامة ونزاهة الانتخابات

فرح الباز (الرباط)

أكد المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن الانتخابات الجماعية والجهوية، التي نظمت يوم الجمعة الماضي (4 شتنبر)، جرت في جو "منح الضمانات الأساسية للحرية والنزاهة والشفافية"، وأن الخروقات التي تمت ملاحظتها "ليست متواترة من الناحية الإحصائية ولا تمس جوهريا بسلامة ونزاهة الاقتراع".

وعبر المجلس، في شخص رئيسه إدريس اليزمي، عن "استحسانه" للتدابير المتخذة من قبل وزارة الداخلية إزاء 352 عونا في الإدارة الترابية، بغرض تفعيل الحياد تجاه المرشحين وعدم التمييز بينهم، مسجلا تراجعا في حالات تسخير وسائل أو أدوات الإدارة او الهيئات العامة.

وأوضح اليزمي، خلال ندوة صحافية عقدها المجلس الوطني لحقوق الإنسان أمس الأحد (6 شتنبر) في الرباط، لتقديم تقريره الأولي حول مجريات العملية الانتخابية من خلال ملاحظته لهذه العملية، أن هذه الملاحظة تبرز "تراجعا عاما" للعنف الجسدي، إذ تم رصد ما مجموعه 194 حالة عنف في الانتخابات الجماعية، لم تشكل حالات العنف الجسدي سوى نسبة 30 في المائة منها، وبلغت نسبة هذا العنف 29.5 في الانتخابات الجهوية، بينما سجل المجلس تناميا "مقلقا" للعنف اللفظي.

وفي هذا الإطار، سجل المجلس "بقلق" انخراط بعض قادة الأحزاب السياسية في ما وصفه المجلس بـ"التصعيد المقلق" للعنف اللفظي، وخاصة خلال التجمعات والمهرجانات الخطابية خلال الحملة الانتخابية.

ولاحظ المجلس أيضا ما اعتبره "حالات محدودة" لمنع أنشطة فاعلين دعوا إلى عدم المشاركة في الانتخابات، مشيرا إلى أنه سبق أن أوصى بتطبيق مقتضيات مدونة الحريات العامة بخصوص الأنشطة الداعية إلى عدم المشاركة في الانتخابات.

وأبرز إدريس اليزمي، خلال اللقاء، أن استغلال الأطفال في الحملة الانتخابية يشكل "حدثا بارزا"، موضحا أنه تمت معاينته "بشكل متكرر" من قبل ملاحظي المجلس، الذين وقفوا أيضا على محدودية ولوج الأشخاص في وضعية إعاقة إلى مكاتب التصويت.

وسجل المجلس "تقييمه الإيجابي" لتفعيل المقتضيات التشريعية المحددة للبطاقة الوطنية للتعريف كوثيقة رسمية وحيدة للتصويت، إلا أن المجلس دعا السلطات المعنية إلى متابعة مجهوداتها من أجل تعميم البطاقة الوطنية للتعريف.

وكان المجلس الوطني لحقوق الإنسان عبأ 474 ملاحظا وملاحظة، عملوا على إعداد 7500 استمارة هي الآن قيد المعالجة في قاعدة معطيات موضوعة على الصعيد المركزي.

http://www.kifache.com/76353

المجلس الوطني لحقوق الانسان يؤكد أن الانتخابات الجماعية والجهوية جرت في ظروف عادية

إنصاف بريس: وصف رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان، ادريس اليزمي، الأجواء و الظروف التي جرت فيها الانتخابات الجماعية والجهوية، يوم الجمعة الماضي، بالعادية مؤكدا أنها سادت فيها "ضمانات الشفافية" رغم رصد بعض التجاوزات التي "لا تطعن في نزاهة هذه الانتخابات".

اليزمي، استعرض بالمقابل، في ندوة صحفية احتضنها مقر المجلس بالرباط، بعض الصعوبات المرتبة بمقروئية أوراق التصويت، كصعوبة التمييز بين اللوائح المحلية والجهوية، والتأشير على الخانات ذات الصِّلة.

كما انتقد استغلال الأطفال في الحملات الانتخابية، حيث أكد على ان هذه الاستحقاقات عرفت مشاركة الأطفال بشكل متكرر، من خلال توزيع المنشورات والمساعدة في تثبيت الملصقات والمشاركة في اللجان التنظيمية للمهرجان والمسيرات الانتخابية، كما تورط الأطفال في بعض الأحيان في تمزيق الملصقات وكذا العنف اللفظي، مذكرا بتوصياته السابقة، التي تدعو الى حظر كافة أشكال استعمال الأطفال في الحملات، واعتبار ذلك "مخالفة انتخابية قائمة الذات".

أما فيما يخص الأحزاب التي شككت في نزاهة انتخابات الرابع من شتنبر، فقد دعاها ادريس اليزمي في ذات الندوة التي خصصت لتقديم التقرير الأولي للمجلس الوطني لحقوق الانسان، هذه الأحزاب إلى اللجوء إلى القضاء من أجل إنصافها.

http://insafpress.com/politics/29172-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D9%8A%D8%A4%D9%83%D8%AF-%D8%A3%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%87%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D8%AC%D8%B1%D8%AA-%D9%81%D9%8A-%D8%B8%D8%B1%D9%88%D9%81-%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9

المجلس الوطني لحقوق الإنسان : الانتخابات الجماعية والجهوية مرت في جو منح الضمانات الأساسية للحرية والنزاهة والشفافية

المجلس الوطني لحقوق الإنسان : الانتخابات الجماعية والجهوية مرت في جو منح الضمانات الأساسية للحرية والنزاهة والشفافية

أكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، السيد إدريس اليزمي، يوم الأحد بالرباط، أن انتخابات مجالس الجماعات والجهات المنظمة يوم 4 شتنبر 2015 جرت في جو منح الضمانات الأساسية للحرية والنزاهة والشفافية، معتبرا أن الخروقات التي تمت ملاحظتها ليست "متواترة من الناحية الإحصائية ولا تمس جوهريا بسلامة ونزاهة الاقتراع".

وأوضح السيد اليزمي، في لقاء صحفي خصص لتقديم التقرير الأولي عن ملاحظة الانتخابات الجماعية والجهوية لسنة 2015، بحضور الأمين العام للمجلس ، السيد محمد الصبار، وعدد من الملاحظين الدوليين، أن مرور الاقتراع في الظروف المشار إليها يمثل "محطة هامة" في سياق إعمال المقتضيات الدستورية المتعلقة بالجماعات الترابية واعتماد قوانين تنظيمية جديدة متعلقة بالجهات والعمالات والأقاليم والجماعات، والتي تكرس المبادئ الدستورية للتدبير الحر والتعاون والتضامن ومشاركة السكان المعنيين في تدبير شؤونهم.

وأضاف أن نسبة المشاركة في الاقتراع (53,67 بالمئة) تؤكد اهتماما فعليا للمواطنات والمواطنين بتدبير الشؤون العامة على المستوى الترابي، مشددا على أنه يتعين قراءة هذه النسبة باعتبار توسع الهيأة الناخبة الوطنية وطبيعة الرهانات الديمقراطية ذات الصلة بالجماعات الترابية وتسجيل تفاوتات في نسب المشاركة بين مختلف الجهات والجماعات.

وعلى صعيد متصل، ثمن المجلس، يضيف السيد اليزمي، التعديلات المدرجة بمقتضى القانون التنظيمي 34.15 المغير والمتمم للقانون التنظيمي 59.11 في ما يتعلق بتقوية آليات التمييز الإيجابي الهادفة لدعم التمثيلية النسائية بمجالس الجماعات الترابية، مبرزا أن الأثر الإيجابي الأول لهذه التدابير لوحظ على مستوى ولوج النساء إلى الترشيحات.

وفي هذا السياق، دعا المجلس مجموع الأحزاب السياسية إلى تشجيع ترشيحات النساء المنتخبات لرئاسة مجالس الجماعات الترابية.

وضمن نفس المنطق، اعتبر المجلس أيضا أن المقتضيات التشريعية والتنظيمية الجديدة ذات الصلة بتعليق الإعلانات الانتخابية تؤشر على الانتقال إلى نظام ليبرالي لتعليق الإعلانات الانتخابية يرتكز على حرية الإعلان وتحديد المناطق الممنوعة والخاضعة للإعلان الانتخابي المرخص.

غير أن المجلس، يقول السيد اليزمي، سجل مشكلة بنيوية متعلقة بتوقيت إنتاج النصوص التشريعية والتنظيمية المنظمة للانتخابات، حيث لم يتم، على سبيل المثال، نشر القانون التنظيمي 34.15 المغير والمتمم للقانون التنظيمي 59.11 بشأن انتخاب مجالس الجماعات الترابية بالجريدة الرسمية إلا 41 يوما قبل يوم الاقتراع .

كما أن المرسوم الذي يحدد عدد المستشارين الواجب انتخابهم على مستوى كل جماعة خاضعة لنظام المقاطعات وكذا المرسوم المحدد للتنظيم الجديد لتعليق الإعلانات الانتخابية لم يتم نشرهما بالجريدة الرسمية إلا 37 يوما قبل يوم الاقتراع .

وذكر المجلس، حسب السيد اليزمي، بأن أحد مستلزمات استقرار القانون الانتخابي تتمثل في أن العناصر الأساسية للقانون الانتخابي وخاصة النظام الانتخابي بحد ذاته وتقطيع الدوائر "لا يجب إدخال تعديلات بشأنها سنة على الأقل قبل الاقتراع"، مشيدا بكل المجهودات المبذولة من أجل تحسين الإطار التشريعي والتنظيمي للانتخابات الجماعية والجهوية.

من جهة اخرى، كشف التقرير الأولي للمجلس عن ثلاثة تحديات متعلقة بإعداد الهيأة الناخبة الوطنية، ويتعلق الأمر بداية ببرمجة العملية الاستثنائية للتسجيل في اللوائح الانتخابية والتي تزامن أجل انقضائها مع 25 غشت 2015 وهو موعد يصادف اليوم الثالث للحملة الانتخابية مما فوت الفرصة على المسجلين الجدد في اللوائح تقديم ترشيحاتهم للانتخابات الجماعية والجهوية.

أما التحدي الثاني فيتعلق بضرورة الرفع من عدد النساء المسجلات باللوائح الانتخابية العامة وذلك بغية أن تعكس تركيب هذه اللوائح الواقع الديمغرافي، في حين يرتبط ثالث التحديات بمدى مقروئية ورقة التصويت وتسهيل عملية الاقتراع بشكل عام بالنظر إلى حجم الناخبين بدون مستوى تعليمي والذين تصل نسبتهم إلى حدود 45 بالمئة .

من جانب أخر، رصد المجلس تفاعل مختلف السلطات المعنية بتدبير الشكايات التي توصلت بها بمناسبة الانتخابات الجماعية والجهوية، حيث مكن تحليل إحصائيات الشكايات المتوصل بها بشأن الحملة الخاصة بهذين الاستحقاقين الانتخابيين الوقوف على أن معدل المعالجة اليومية لتلك الشكاوي والبث فيها بلغت نسبة 78.73 في المائة.

وفي ما يهم العناصر الوقائعية التي يعتبرها المجلس دالة بخصوص التنافس الانتخابي، فالأمر يتعلق بالأثر البيداغوجي لخطاب جلالة الملك بتاريخ 20 غشت، الذي بين على الخصوص طبيعة الانتداب الانتخابي والترابي، وأبرز مفهوم مسؤولية الناخبين والمسؤولية المواطنة للناخبات والناخبين، إلى جانب التجديد الكبير لعرض الترشيحات، حيث أن المرشحين والمرشحات الجدد مثلوا نسبة 78.8 في المئة من مجموع الترشيحات للانتخابات الجماعية و64.3 بالمئة من مجموع الترشيحات للانتخابات الجهوية.

وإلى جانب ذلك، شكلت النساء فعليا نسبة 21.94 بالمئة من مجموع الترشيحات للانتخابات الجماعية و38.64 بالمئة بالنسبة للانتخابات الجهوية. كما شهد عرض الترشيحات تشبيبا متزايدا حيث إن الشباب أقل من 35 سنة مثلوا 29.41 بالمئة من نسبة الترشيحات للانتخابات الجماعية و26.89 بالمئة بالنسبة للانتخابات الجهوية، فضلا عن مشاركة الفاعلين الشباب المنحدرين من الديناميات الاجتماعية والسياسية في مختلف الأنشطة المرتبطة بالانتخابات (ترشيح، الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات، المساعدة الانتخابية...).

أما في ما يتعلق بالتواصل الانتخابي، فقد لاحظ المجلس الاستعمال الواسع لتقنيات الاتصال الحديثة بما فيها شبكات التواصل الاجتماعية، حيث يشكل هذا المعطى منعطفا دالا في التواصل الانتخابي بالمغرب.

ومن بين الملاحظات الأولية للمجلس، التراجع العام للعنف الجسدي، إذ تم، بالنسبة للانتخابات الجماعية، تسجيل ما مجموعه 194 حالة عنف مرصودة من قبل الملاحظين لم تشكل حالات العنف الجسدي سوى نسبة 30 بالمئة في الوقت الذي لم تبلغ فيه نسبة هذا العنف سوى 29.5 بالمئة بالنسبة للانتخابات الجهوية.

وبالمقابل فإن الإحصائيات التي سلفت الإشارة إليها، يضيف التقرير، تبرز تناميا مقلقا للعنف اللفظي بكل أشكاله (السب والقذف، التمييز بسبب الجنس واللون، الانتماء الاجتماعي أو الجهوي أو الاعتقاد).

يشار إلى أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وبهدف ملاحظة الحملة الانتخابية الخاصة بالانتخابات الجماعية والجهوية من 22 غشت إلى 3 سبتمبر 2015 ثم اقتراع 4 شتنبر، قام بتعبئة 474 ملاحظة وملاحظ على مجموع التراب الوطني.

وقد عملت الفرق التي تمت تعبئتها على إعداد 7500 استمارة هي الآن قيد المعالجة في قاعدة معطيات موضوعة على الصعيد المركزي.

كما عقدت لجنة الاعتماد، التي يرأسها المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمشكلة من ممثلين عن أربعة قطاعات وزارية والمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها وخمس جمعيات، ستة اجتماعات. وقامت، إضافة إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان، باعتماد 34 جمعية مغربية (3425 ملاحظ وست منظمات دولية 76 ملاحظ ودعوة 49 ملاحظا دوليا ممثلين عن الهيئات الديبلوماسية الخارجية والمنظمات البيحكومية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ليبلغ بذلك عدد الملاحظين والملاحظات الذين تم اعتمادهم على الصعيد الوطني 4024 ملاحظا وملاحظة، مقارنة مع 735 ملاحظا خلال انتخابات 2009.

وقد مكن المجهود المشترك للهيئات المعتمدة من ملاحظة أكثر من 22 الف مكتب تصويت، أي ما يناهز 56 في المئة من مجموع مكاتب التصويت، و هو ما يتجاوز بكثير العتبة التي حددتها المعايير الدولية للملاحظة الانتخابية وهي 3 بالمائة.

http://www.hadatcom.com/index.php/region/4035-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%84%D9%8A-%D8%B9%D9%86-%D9%85%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%B8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%87%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%B3%D9%86%D8%A9-2015.html

http://www.misapress.com/v.php?i=ll1820

http://www.maroc.ma/ar/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%87%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%B1%D8%AA-%D9%81%D9%8A-%D8%AC%D9%88-%D9%85%D9%86%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D8%B6%D9%85%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A9

الدرازي يشارك في مراقبة الانتخابات لأعضاء مجالس الجهات ومجالس الجماعات والمقاطعات بالمملكة المغربية

شارك نائب رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بمملكة البحرين عبدالله أحمد الدرازي من خلال الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان- التي كانت ضمن عدد من الهيئات الدولية والمنظمات الأهلية- في مراقبة الانتخابات لأعضاء مجالس الجهات ومجالس الجماعات والمقاطعات بالمملكة المغربية.

ويترأس الشبكة العربية لهذا العام المركز الوطني لحقوق الإنسان بالمملكة الأردنية الهاشمية حيث شارك فيها رئيس الشبكة موسى بريزات المفوض العام، ورئيس الهيئة العليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية بالجمهورية التونسية توفيق بودربالة ، كما شارك الواعر علي صافد ممثلا عن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر، ومعين دعيس من الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان بدولة فلسطين، وتم تشكيل ثلاثة فرق في كل من العاصمة الرباط، والدار البيضاء، وضواحيها، حيث أمكن رصد مراكز اقتراع عديدة في تلك المناطق، وسوف تقوم الشبكة بإعداد تقرير مفصل حول ملاحظاتها وتسليمه إلى **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** في المملكة المغربية عضو الشبكة العربية والمؤسسة المضيفة والتي تولت تنسيق هذه المشاركة.

وقد أوضح الدرازي بأن الشبكة العربية أصدرت بيانا أوضحت فيه بأنها ستصدر تقريرا سيتضمن ملاحظات المراقبين – من المؤسسات العربية لحقوق الإنسان المشاركة- حول سير عملية الاقتراع في المناطق التي زارها هؤلاء المراقبون وخاصة في مراكز الاقتراع التي ضمت أكثر من (180)مكتب اقتراع في مدينة الدار البيضاء والرباط، ومدينة مراكش،علما بأنعملية الاقتراع سارت بشكل طبيعي واعتيادي في جميع المكاتب التي زارتها فرق الشبكة ومراقبوها باستثناء ثمانية مكاتب شهدت بعض التباطؤ وشكوى عدد من المقترعين بسبب عدم تمكنهم من الإدلاء بأصواتهم ممارسة لهذا الحق الدستوري نتيجة عدم ظهور أسمائهم في سجلات الناخبين المعتمدة والموجودة في مكاتب الاقتراع، إضافة إلى أن عملية التصويت داخل مكاتب للناخبين المسجلين قد تمت بانتظام وسهولة وبدون إعاقة أو تأثير على إرادة الناخبين خلال عملية الاقتراع، كما كانت التجهيزات داخل القاعة، من توفير النظام ، وتدقيق هوية المقترع،وحضور ممثلي التيارات والأحزابالمشاركة متوفرة حسب الأصول، كما أضاف بأن التقرير سيتضمن ملاحظات وتوصيات إضافية من المراقبين تتمحور حول مسائل لوجستية وتنظيمية ستساهم في تلافي أي ثغرات حصلت في هذه الانتخابات الهامة.

وقد قدم نائب رئيس المؤسسة الدرازي باسمه وباسم رئيس وأعضاء مجلس المفوضين بالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان الشكر للشبكة العربية وللمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمملكة المغربية على هذه الدعوة، ومنح فرصة المشاركة والاستفادة من هذه التجربة الديمقراطية.

http://www.alwasatnews.com/mobile/news-1023556.html

النسيج الجمعوي يصدر تقريرا متناسخا مع مجلس اليزمي حول ملاحظة الانتخابات

لم يضف التقرير الاولي لملاحظة الانتخابات الجماعية الذي قدمه النسيج الجمعوي لرصْد الانتخابات الاثنين بالرباط، جديدا يذكر و اكتفى بترديد توصيات المجلس الوطني الى حد التناسخ.

و جاء التقرير الاولي للنسيج مبوبا حول ملاحظة مرحلة ما قبْل الحملة الانتخابيّة، و اثناء الحملة و يوم الاقتراع. كما عمد النسيج الى الملاحظة القارة بمكاتب محددة طيلة يوم الاقتراع شارك فيها 200 ملاحظ بمدينة فاس، قال النسيج أنه سيصدر تقريرا حوله فيما بعد.

و رصد تقرير النسيج الجمعوي عددا من الخروقات منها استعمال ممتلكات جماعية و مشاريع اجتماعية عمومية جماعية لفائدة مرشحين، وإطلاق مشاريع مجمّدة منذ سنوات، وتنظيم حملات طبيّة لأغراض انتخابية، كما عرفت مرحلة ما قبل الحملة الانتخابية استعمال المال من طرف المرشحين، وتوظيف المساجد والدّين لأهداف انتخابيّة.

أمّا خلال الحملة الانتخابيّة فرصد التقرير اللجوء إلى السبّ واستعمال خطابات وشعارات تمييزية، "بلْ وعنصرية. كما سجل حدوث اعتداءات جسدية على المرشحين المتنافسين. شجل التقرير حرمان دعاة مقاطعة الانتخابات من الولوج إلى الإعلام العمومي للتعريف بمواقفهم.

و فيما يخص تغطية وسائل الأعلام للانتخابات ، سجل تقرير النسيج ان بعض وساءل الاعلام المستقلة تنخرط في خدمة أطراف ضد أطراف اخرى ، كما سجل نشر دعاية حزبية مدفوعة الأجر و هو ما يطرح اشكالية التغطية الموضوعية للانتخابات. كما أوصى التقرير بفتح المجال للإذاعات الجهوية للانخراط في الحملة و التزام الناشرين باحترام الضمير المهني و عدم توظيفهم لصالح طرف دون طرف آخر.

و جاء التقرير الاولي الذي قدمه " النسيج الجمعوي لرصْد الانتخابات" ضعيف من حيث المحتوى و مرتجلا في بعض الاحيان. كما تم تغييب تحليل مضموم المقالات الصحفية و اقصاء المواقع الالكترونية الاخبارية و اعتماد جرائد ورقية لا قيمة لها و إذاعة خاصة معروفة بعدم مهنيتها و طرد اكبر عدد من الصحافيين في تاريخ وسائل الاعلام المغربية و صاحبها سجلت عليه اكبر عدد الدعاوى للطرد التعسفي و عدم احترام بند الضمير المهني.

http://www.zoompresse.com/news7719.html

البحرين شاركت بمراقبة الانتخابات لأعضاء المجالس في المغرب

شارك نائب رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بمملكة البحرين عبدالله الدرازي من خلال الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان- التي كانت ضمن عدد من الهيئات الدولية والمنظمات الأهلية- في مراقبة الانتخابات لأعضاء مجالس الجهات ومجالس الجماعات والمقاطعات بالمملكة المغربية.

ويترأس الشبكة العربية لهذا العام المركز الوطني لحقوق الإنسان بالمملكة الأردنية الهاشمية، حيث شارك فيها رئيس الشبكة المفوض العام موسى بريزات، ورئيس الهيئة العليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية بالجمهورية التونسية توفيق بودربالة، كما شارك الواعر علي صافدم ممثلا عن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر، ومعين دعيس من الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان بدولة فلسطين، وتم تشكيل ثلاثة فرق في كل من العاصمة الرباط، والدار البيضاء، وضواحيها، حيث أمكن رصد مراكز اقتراع عديدة في تلك المناطق، وستقوم الشبكة بإعداد تقرير مفصل حول ملاحظاتها وتسليمه إلى **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** في المملكة المغربية عضو الشبكة العربية والمؤسسة المضيفة، والتي تولت تنسيق هذه المشاركة.

http://www.albiladpress.com/news_inner.php?nid=303294&cat=1

لمجلس الوطني: سجلنا 194 حالة عنف في انتخابات 4 شتنبر

قال **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** إنه رصد 194 حالة عنف، خلال الانتخابات الجماعية والجهوية ليوم 4 شتنبر، شكل العنف الجسدي نسبة 30٪ منها، وأشار المجلس إلى أنه لاحظ تناميا "مقلقا" للعنف اللفظي بكل أشكاله (السب والقذف، التمييز بسبب الجنس واللون، الانتماء الاجتماعي أو الجهوي أو الاعتقاد).

بالمقابل، اعتبر المجلس الوطني لحقوق الإنسان، خلال ندوة صحفية عقدها أمس الأحد 6 شتنبر، أن انتخابات مجالس الجماعات والجهات جرت في جو من الشفافية والنزاهة، مؤكدا أن الخروقات التي تم تسجيلها "لا تمس جوهريا بسلامة ونزاهة الاقتراع".

وكان المجلس قد نوه بتفاعل مختلف السلطات المعنية بتدبير الشكايات التي توصلت بها بشأن الانتخابات الجماعية والجهوية، حيث مكن معدل المعالجة اليومية لتلك الشكاوي من البث فيها بنسبة بلغت تقريبا 79٪.

للإشارة فقد كلف المجلس الوطني لحقوق الإنسان 474 من الملاحظين على صعيد التراب الوطني، بالإضافة إلى 3550 من الملاحظين الممثلين للجمعيات المغربية (34 جمعية) والمنظمات الدولية (6 منظمات) وبعض الهيئات الديبلوماسية الخارجية، بهدف مراقبة سير الحملات الانتخابية وعملية التصويت للانتخابات الجماعية والجهوية في المغرب.

http://www.tanja7.com/news-8079/

المجلس الوطني لحقوق الإنسان: الأحزاب استغلت الأطفال في حملاتها فعلاً!

أشاد تقرير ''المجلس الوطني لحقوق الانسان'' حلو الانتخابات الجماعية والجهوية، باعتماد وزارة الداخلية، مُسجلاً بايجابية ما أسماه ''التفعيل الصارم للمقتضيات التشريعية المحددة للبطاقة الوطنية للتعريف كوثيقة رسمية مسموح بها للتصويت في الانتخابات''.

وحسب تقرير المجلس، المقدم زوال اليوم الأحد بالرباط، فان انتخابات الـ4 من شتنبر ''جرت في جو من الضمانات الاساسية للحرية والنزاهة والشفافية''.

واعتبر تقرير المجلس الدي حصل موقع Rue20.Comعلى نسخة منه، أن ''الخروقات التي تمت ملاحظتها ليستمتواترة من الناحية الاحصائية ولا تمس جوهريا بسلامة ونزاهة الاقتراع''.

وقدم كل من ''ادريس اليزمي'' الرئيس و ''محمد الصبار'' الأمين العام للمجلس، تقرير المجلس حول الحملات الانتخابية والظروف التي مرت فيها العملية الانتخابية ليوم الجمعة 4 شتنبر، حسب خلاصات لجنة الملاحظين الدوليين والوطنيين، اليوم الأحد بمقر المجلس بالرباط.

وكشف ''الصبار'' على أن المجلس اعتمد 474 ملاحظاً على مجموع التراب الوطني، فيما تم اعداد 7500 استمارة حالياً قيد المعالجة بالمقر المركزي.

وانتقد تقرير المجلس الفترة المخصصة لتمديد التسجيل في اللوائح الانتخابية، حيث اعتبر أنها فوتت الفرصة على المسجلين الجدد في اللوائح تقديم ترشيحاتهم للانتخابات الجماعية والجهوية، حيث صادفت نهايتها ثالث أيام الحملة الانتخابية.

وحسب الخلاصات الأولية للجنة الملاحظين، فان التقرير سجل استغلال الأحزاب بشكل كبير وغير قانوني الأطفال في حملاتهم الانتخابية، خاصة في توزيع المنشورات ونزع ملصقات الأحزاب المنافسة،وهي مخالفات انتخابية.

من جهة أخرى، رصد تقرير المجلس استغلال وسائل الدولة من سيارات وأليات الأشغال العمومية المملوكة من قبل الجماعات الترابية''.

ودعى تقرير المجلس، الى الغاء اقتراع أبناء الجالية بالوكالة، مقترحاً اقتراعاً الكترونياً أو عبر المراسلة.

كما دعى المجلس الى تقنين الحملات الانتخابية للأحزاب خلال الاستحقاقات المقبلة بشكل صارم لتفادي أي اختلالات في استغلال الأطفال والأليات العمومية من خلال عقود مع شركاء يتكفلون بالحملات الانتخابية بشكل قانوني.

ودعى المجلس أيضاً الى تمكين السجناء من أداء واجب التصويت في الانتخابات من خلال تمكينهم من صناديق انتخابية بالمؤسسات السجنية.

وانتقد املجلس أيضاً الورقة الفريدة، حيث اعتبر ان عدداً من المواطنين، وجدوا صعوبة بالغة في تمييز شعارات الأحزاب وقراءة محتوى الورقة الفريدة.

و حضر هذه الندوة عدد من أعضاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان وأعضاء عن اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات وعدد من الملاحظين الدوليين المنتدبين من لدن هيئات ومنظمات دولية المعتمدة أو الذين وجه لهم المجلس الدعوة للمشاركة في عملية ملاحظة هذا الاستحقاق.

http://www.sawtsahra.net/12125.html

المجلس الوطني لحقوق الإنسان ينتقد الانتخابات البلدية والجهوية في المغرب

قدم المجلس الوطني لحقوق الإنسان تقريره الأولي الذي أبدى فيه ملاحظاته حول الانتخابات البلدية والجهوية ل 4 أيلول/ سبتمبر 2015 وذلك خلال ندوة صحفية انعقدت بمقره بالعاصمة المغربية الرباط، مساء الأحد.

وحضر الندوة إلى جانب ممثلي مختلف وسائل الإعلام، أعضاء من المجلس الوطني لحقوق الإنسان واللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات وعدد من الملاحظين الدوليين المنتدبين من لدن هيئات ومنظمات دولية معتمدة أو ملاحظين كان المجلس قد وجه لهم الدعوة للمشاركة في عملية ملاحظة هذه الاستحقاقات.

ومن جملة الانتقادات التي شدد عليها، ادريس اليزمي، رئيس المجلس استعانة الأحزاب بالاطفال خلال الحملة الانتخابية، لتوزيع مناشيرها كما سجل حالات من العنف اللفظي، كان وراءها قادة سياسيون انتقدوا خصومهم بشدة، حتى وإن كانت وتيرة العنف الجسدي قد تراجعت.

وقد خلص المجلس استنادا الى 5757 استمارة عبأها 474 ملاحظا معتمدا من قبل المجلس، إلى أن الانتخابات "جرت في جو منح الضمانات الأساسية للحرية والنزاهة والشفافية".

كما أكد التقرير الاولي للمجلس، توصلت "رأي اليوم" بنسخة منه أن "الخروقات التي تمت ملاحظتها ليست متواترة من الناحية الإحصائية ولا تمس في جوهرها بسلامة ونزاهة الاقتراع".

وأوضح رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان في تصريحه أمام وسائل الاعلام ان "ثلاث نقاط سلبية سجلها ملاحظو المجلس تتمثل في استمرار استغلال الأطفال في الحملات الانتخابية وتصاعد العنف اللفظي في الخطابات وصعوبة مشاركة الأشخاص في وضعية إعاقة مشاركة كاملة في الانتخابات، خاصة بسبب غياب الولوجيات بمكاتب التصويت وعدم تكييف الدعامات التواصلية مع حاجياتهم إعاقة (المكفوفين وضعاف البصر...)".

ونوه المجلس بتأنيث الترشيحات وتشبيبها، داعيا الأحزاب السياسية إلى تشجيع ترشيحات النساء المنتخبات لرئاسة مجالس الجماعات الترابية.

واشار التقرير الى ما اعتبره إشكالا بنيويا "يرتبط بتوقيت إخراج النصوص التشريعية والتنظيمية المنظمة للانتخابات".

ودعا المجلس الحقوقي إلى "ضرورة المصادقة على القوانين المتعلقة بالعناصر الأساسية للقانون الانتخابي، والنظام الانتخابي بحد ذاته وتقطيع الدوائر الانتخابية، ستة أشهر على الأقل قبل الاستحقاق الانتخابي المعني، وأوصى بتقوية حماية المعطيات ذات الطبيعة الشخصية في إطار العمليات الانتخابية والتنصيص على حلول بديلة لتصويت المغاربة المقيمين بالخارج (مثل التصويت الإلكتروني والتصويت بالمراسلة) وضمان الحق في التعبير من خلال تطبيق أحكام ظهير التجمعات العمومية على التظاهرات الداعية إلى عدم المشاركة في الانتخابات".

وكانت قد نشرت مواقع اخبارية خلال الحملة الانتخابية، صورا حول تعنيف الشرطة نشطاء أثناء قيامهم بالتظاهر في الشارع العام وتوزيع مناشير تدعوا الى مقاطعة الانتخابات، فضلا عن توقيف عدد من قيادات حزب النهج الديموقراطي (شيوعي) منهم الرئيسة السابقة للجمعية المغربية لحقوق الانسان، خديجة الرياضي، وعبد الحميد امين الى جانب قيادات اخرى، وذلك وفقا لباغ سابق عن الحزب اطلعت "رأي اليوم" على مضمونه.

http://www.raialyoum.com/?p=312958

المغرب.. انتقادات لأجواء الانتخابات المحلية

أبدى **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** في المغرب، وهو مؤسسة رسمية، جملة من الانتقادات على الأجواء التي جرت فيها الانتخابات المحلية الأخيرة.

وانتقد رئيس المجلس، إدريس اليزمي، استعانة عدة أحزاب سياسية بالأطفال خلال الحملة الانتخابية، لتوزيع مناشيرها.

وأوضح اليزمي أن ما جرى رصده من ملاحظات لا يمس بسلامة العملية الانتخابية، مؤكدا توفر ضمانات الشفافية والنزاهة.

وسجل التقرير الحقوقي المعروض في نسخته الأولية، حالات من العنف اللفظي، كان وراءها قادة سياسيون انتقدوا خصومهم بشدة، حتى وإن كانت وتيرة العنف الجسدي قد تراجعت.

أما ذوو الاحتياجات الخاصة فلم يحر تمكينهم من مداخل خاصة إلى مراكز الاقتراع، وفق ما يذكر اليزمي.

ودعا المتحدث إلى تمكين المهاجرين المغاربة في الخارج من المشاركة في الانتخابات، كأن يجري السماح لهم بالتصويت عبر مراسلات أو بطريقة إلكترونية.

في المقابل، انتقدت جماعة العدل والإحسان الإسلامية المحظورة في المغرب أجواء الانتخابات، قائلة إن نسبة المشاركة التي قدرتها وزارة الداخلية بـ53.67% مزورة.

أما الملاحظون العرب للانتخابات المحلية بالمغرب، فقالوا إن عملية الاقتراع جرت في أجواء مرنة، مسجلين أن عددا ممن تم التقاؤهم أمام بعض المراكز اشتكوا عدم تمكينهم من التصويت، بدعوى أن أسماءهم غير مدرجة في قائمة الناخبين.

http://www.akhbarak.net/articles/19723627-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%AF%D8%B1-%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D9%84%D8%A3%D8%AC%D9%88%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA

http://rep-eye.com/features/128-2012-08-21-13-09-23/42387-2015-09-07-12-36-32.html

https://maktoob.news.yahoo.com/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D9%84%D8%A3%D8%AC%D9%88%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D9%84%D9%8A%D8%A9-074636065.html

http://sautsaba.net/news_details.php?lng=arabic&sid=10778

http://alwafd.org/%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%80%D9%8A/904660-%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D9%84%D8%A3%D8%AC%D9%88%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8

http://www.skynewsarabia.com/web/article/773001/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D9%84%D8%A7%D9%94%D8%AC%D9%88%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D9%84%D9%8A%D8%A9

المجلس الوطني لحقوق الانسان: الانتخابات مرت بجو من الحرية والنزاهة والشفافية

أكد إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أمس الأحد بالرباط، أن انتخابات مجالس الجماعات والجهات المنظمة يوم 4 شتنبر 2015 جرت في جو منح الضمانات الأساسية للحرية والنزاهة والشفافية، معتبرا أن الخروقات التي تمت ملاحظتها ليست "متواترة من الناحية الإحصائية ولا تمس جوهريا بسلامة ونزاهة الاقتراع".

وأوضح اليزمي، في لقاء صحفي خصص لتقديم التقرير الأولي عن ملاحظة الانتخابات الجماعية والجهوية لسنة 2015، بحضور الأمين العام للمجلس، محمد الصبار، وعدد من الملاحظين الدوليين، أن مرور الاقتراع في الظروف المشار إليها يمثل "محطة هامة" في سياق إعمال المقتضيات الدستورية المتعلقة بالجماعات الترابية واعتماد قوانين تنظيمية جديدة متعلقة بالجهات والعمالات والأقاليم والجماعات، والتي تكرس المبادئ الدستورية للتدبير الحر والتعاون والتضامن ومشاركة السكان المعنيين في تدبير شؤونهم.

وأضاف، وفق ما أوردت وكالة المغرب العربي للأنباء، أن نسبة المشاركة في الاقتراع (53,67 بالمئة) تؤكد اهتماما فعليا للمواطنات والمواطنين بتدبير الشؤون العامة على المستوى الترابي، مشددا على أنه يتعين قراءة هذه النسبة باعتبار توسع الهيأة الناخبة الوطنية وطبيعة الرهانات الديمقراطية ذات الصلة بالجماعات الترابية وتسجيل تفاوتات في نسب المشاركة بين مختلف الجهات والجماعات.

http://www.pjd.ma/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%B1%D8%AA-%D8%A8%D8%AC%D9%88-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B2%D8%A7%D9%87%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%81%D8%A7%D9%81%D9%8A%D8%A9

اليزمي: الانتخابات الجماعية والجهوية مرت في جو منح الضمانات الأساسية للحرية والنزاهة والشفافية

أكد **رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، السيد إدريس اليزمي، اليوم الأحد بالرباط، أن انتخابات مجالس الجماعات والجهات المنظمة يوم 4 شتنبر 2015 جرت في جو منح الضمانات الأساسية للحرية والنزاهة والشفافية، معتبرا أن الخروقات التي تمت ملاحظتها ليست "متواترة من الناحية الإحصائية ولا تمس جوهريا بسلامة ونزاهة الاقتراع".

وأوضح السيد اليزمي، في لقاء صحفي خصص لتقديم التقرير الأولي عن ملاحظة الانتخابات الجماعية والجهوية لسنة 2015، بحضور الأمين العام للمجلس ، السيد محمد الصبار، وعدد من الملاحظين الدوليين، أن مرور الاقتراع في الظروف المشار إليها يمثل "محطة هامة" في سياق إعمال المقتضيات الدستورية المتعلقة بالجماعات الترابية واعتماد قوانين تنظيمية جديدة متعلقة بالجهات والعمالات والأقاليم والجماعات، والتي تكرس المبادئ الدستورية للتدبير الحر والتعاون والتضامن ومشاركة السكان المعنيين في تدبير شؤونهم.

وأضاف أن نسبة المشاركة في الاقتراع (53,67 بالمئة) تؤكد اهتماما فعليا للمواطنات والمواطنين بتدبير الشؤون العامة على المستوى الترابي، مشددا على أنه يتعين قراءة هذه النسبة باعتبار توسع الهيأة الناخبة الوطنية وطبيعة الرهانات الديمقراطية ذات الصلة بالجماعات الترابية وتسجيل تفاوتات في نسب المشاركة بين مختلف الجهات والجماعات.

وعلى صعيد متصل، ثمن المجلس، يضيف السيد اليزمي، التعديلات المدرجة بمقتضى القانون التنظيمي 34.15 المغير والمتمم للقانون التنظيمي 59.11 في ما يتعلق بتقوية آليات التميز الإيجابي الهادفة لدعم التمثيلية النسائية بمجالس الجماعات الترابية، مبرزا أن الأثر الإيجابي الأول لهذه التدابير لوحظ على مستوى ولوج النساء إلى الترشيحات.

وفي هذا السياق، دعا المجلس مجموع الأحزاب السياسية إلى تشجيع ترشيحات النساء المنتخبات لرئاسة مجالس الجماعات الترابية.

وضمن نفس المنطق، اعتبر المجلس أيضا أن المقتضيات التشريعية والتنظيمية الجديدة ذات الصلة بتعليق الإعلانات الانتخابية تؤشر على الانتقال إلى نظام ليبرالي لتعليق الإعلانات الانتخابية يرتكز على حرية الإعلان وتحديد المناطق الممنوعة والخاضعة للإعلان الانتخابي المرخص.

غير أن المجلس، يقول السيد اليزمي، سجل مشكلة بنيوية متعلقة بتوقيت إنتاج النصوص التشريعية والتنظيمية المنظمة للانتخابات، حيث لم يتم، على سبيل المثال، نشر القانون التنظيمي 34.15 المغير والمتمم للقانون التنظيمي 59.11 بشأن انتخاب مجالس الجماعات الترابية بالجريدة الرسمية إلا 41 يوما قبل يوم الاقتراع .

كما أن المرسوم الذي يحدد عدد المستشارين الواجب انتخابهم على مستوى كل جماعة خاضعة لنظام المقاطعات وكذا المرسوم المحدد للتنظيم الجديد لتعليق الإعلانات الانتخابية لم يتم نشرهما بالجريدة الرسمية إلا 37 يوما قبل يوم الاقتراع .

وذكر المجلس، حسب السيد اليزمي، بأن أحد مستلزمات استقرار القانون الانتخابي تتمثل في أن العناصر الأساسية للقانون الانتخابي وخاصة النظام الانتخابي بحد ذاته وتقطيع الدوائر "لا يجب إدخال تعديلات بشأنها سنة على الأقل قبل الاقتراع"، مشيدا بكل المجهودات المبذولة من أجل تحسين الإطار التشريعي والتنظيمي للانتخابات الجماعية والجهوية.

من جهة اخرى، كشف التقرير الأولي للمجلس عن ثلاثة تحديات متعلقة بإعداد الهيأة الناخبة الوطنية، ويتعلق الأمر بداية ببرمجة العملية الاستثنائية للتسجيل في اللوائح الانتخابية والتي تزامن أجل انقضائها مع 25 غشت 2015 وهو موعد يصادف اليوم الثالث للحملة الانتخابية مما فوت الفرصة على المسجلين الجدد في اللوائح تقديم ترشيحاتهم للانتخابات الجماعية والجهوية.

أما التحدي الثاني فيتعلق بضرورة الرفع من عدد النساء المسجلات باللوائح الانتخابية العامة وذلك بغية أن تعكس تركيب هذه اللوائح الواقع الديمغرافي، في حين يرتبط ثالث التحديات بمدى مقروئية ورقة التصويت وتسهيل عملية الاقتراع بشكل عام بالنظر إلى حجم الناخبين بدون مستوى تعليمي والذين تصل نسبتهم إلى حدود 45 بالمئة .

http://journane.ma/info/archives/17207

CNDH: استغلال الأطفال وتنامي العنف اللفظي أبرز خروقات الإنتخابات

أكد إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان، أن المسلسل الانتخابي لسنة 2015 عرف جوا يمنح "الضمانات الأساسية للحرية والنزاهة والشفافية" باستثناء بعض الخروقات المحدودة التي تم رصدها في بعض مراكز الاقتراع

.ونبه المجلس في تقرير أولي له حول الحملة الانتخابية الخاصة بالانتخابات الجماعية والجهوية، اليوم اليوم الأحد 6 شتنبر 2015، إلى تنامي ظاهرة العنف اللفظي بكل أشكاله، حيث تم رصد 194 حالة عنف شكلت فيها حالات العنف اللفظي نسبة 70 بالمئة، مشيرا إلى أن هذه الحالات عرفت تورط عدد من المعنيين بالحملة الانتخابية مع تصدر "مساعدي الحملات الانتخابية" لهذه الفئة من المعنيين، إلى جانب انخراط بعض "قادة الأحزاب السياسية في التصعيد المقلق للعنف اللفظي، و خاصة خلال التجمعات والمهرجانات الخطابية خلال الحملة الانتخابية"

.وأشار المجلس إلى مجموعة من التحديات التي كان من شأنها عرقلة سير العملية الانتخابية، أبرزها "برمجة العملية الاستثنائية للتسجيل في اللوائح الانتخابية والتي تزامن أجل انقضائها مع 25 غشت 2015، وهو موعد يصادف اليوم الثالث للحملة الانتخابية مما فوت الفرصة على المسجلين الجدد في اللوائح تقديم ترشيحاتهم"، إلى جانب صعوبة مقروئية أوراق التصويت بالنظر إلى المستوى التعليمي لمجموعة من الناخبين، فضلا عن انعدام التجهيزات المخصصة للأشخاص في وضعية إعاقة بالعديد من المراكز.

هذا وعبر المجلس عن قلقه من تزايد مشكل استغلال الأطفال في الحملات الانتخابية إذ تمت معاينته بكل متكرر، ويشكل الأطفال مكانة خاصة في تقسيم العمل من خلال توزيع المنشورات والمساعدة في تثبيت الملصقات والمشاركة في اللجان التنظيمية للمهرجانات والمسيرات الانتخابية، إلى جانب تورطهم في تمزيق الملصقات وحالات العنف اللفظي.

وبالمقابل نوه المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالجهود التنظيمية والفنية التي قامت بها وزارة الداخلية من أجل ضمان السير العادي للحملة الانتخابية وعملية الاقتراع، كما دعا إلى ضرورة اعتبار الأعمال المشار إليها أعلاه "مخالفات انتخابية قائمة الذات"، إلى جانب تقديم حلول بديلة تضمن مشاركة المغاربة المقيمين بالخارج في عملية التصويت.

http://www.rifpresse.com/permalink/7067.html

هذه هي توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان بخصوص انتخابات 4 شتنبر

أفاد التقرير الأولي **للمجلس الوطني لحقوق الإنسان** حول ملاحظة الانتخابات الجماعية والجهوية لسنة 2015،الذي قدمه إدريس اليزمي في لقاء صحفي، أن الانتخابات الجماعية والجهوية جرت في جو منح الضمانات الأساسية للحرية والنزاهة والشفافية، معتبرا أن الخروقات التي تمت ملاحظتها ليست "متواترة من الناحية الإحصائية ولا تمس جوهريا بسلامة ونزاهة الاقتراع".

وكشف التقرير الأولي للمجلس عن جملة من التحديات المتعلقة بإعداد الهيأة الناخبة الوطنية، ويتعلق الأمر بداية ببرمجة العملية الاستثنائية للتسجيل في اللوائح الانتخابية والتي تزامن أجل انقضائها مع 25 غشت 2015 وهو موعد يصادف اليوم الثالث للحملة الانتخابية مما فوت الفرصة على المسجلين الجدد في اللوائح تقديم ترشيحاتهم للانتخابات الجماعية والجهوية.

وثانيا بضرورة الرفع من عدد النساء المسجلات باللوائح الانتخابية العامة وذلك بغية أن تعكس تركيب هذه اللوائح الواقع الديمغرافي، في حين يرتبط ثالث التحديات بمدى مقروئية ورقة التصويت وتسهيل عملية الاقتراع بشكل عام.

وقد رصد المجلس تفاعل مختلف السلطات المعنية بتدبير الشكايات التي توصلت بها بمناسبة الانتخابات الجماعية والجهوية، حيث مكن تحليل إحصائيات الشكايات المتوصل بها بشأن الحملة الخاصة بهذين الاستحقاقين الانتخابيين الوقوف على أن معدل المعالجة اليومية لتلك الشكاوي والبث فيها بلغت نسبة 78.73 في المائة.

واعتبر المجلس أن الانتخابات الجماعية والجهوية تمثل محطة دالة في مسار التثبيت الديمقراطي وإعمال المبادئ الدستورية المتعلقة بالتنظيم الترابي. وأوصى بشكل خاص بما يلي:

. الاستجابة لضرورة استقرار القانون الانتخابي وذلك بالمصادقة على القوانين المتعلقة بالعناصر الأساسية للقانون الانتخابي

التنصيص على حلول بديلة لتصويت المغاربة المقيمين بالخارج (التصويت الالكتروني التصويت بالمراسلة)

اعتبار استغلال الأطفال في الحملة الانتخابية وكذا استعمال ألفاظ ذات تمييزية بسبب الجنس أو اللون المعتقد أو الثقافة مخالفات انتخابية قائمة الذات.

اخضاع مساعدي ومساعدات الحملة الانتخابية للعقود المحددة المدة بمقتضى القانون.

تقوية حماية المعطيات ذات الطبيعة الشخصية في اطار العمليات الانتخابية وذلك بإعمال التوجيهات المتضمنة في المداولة رقم 108 – 2015 بتاريخ 14 يوليوز 2015 للجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، المتعلقة بمعالجة المعطيات ذات الطبيعة الشخصية المستعملة من قبل الأحزاب السياسية واتحاداتها أو تحالفاتها والتنظيمات المهنية والنقابية والمنتخبين والمرشحين لوظائف انتخابية وذلك لأغراض التواصل السياسي.

تهيئة مكاتب مؤقتة داخل المؤسسات السجنية لتسجيل المعتقلين الذين لا يوجدون في وضعية فقدان الأهلية الانتخابية.

تقديم المساعدة ووسائل اتصال ملائمة وميسرة في إطار التدابير التيسيرية لتسجيل الأشخاص في وضعية إعاقة.

برمجة العمليات الاستثنائية في اللوائح الانتخابية حسب أجندة تتيح للمسجلين الجدد تقديم ترشيحاتهم.

ضمان عبر مختلف وسائل الإعلام السمعية البصرية ترجمة كل الخدمات السمعية البصرية ذات الصلة بالانتخابات في لغة الإشارات.

مواصلة عملية تعميم البطاقة الوطنية للتعريف.

تحسين مقروئية وإمكانية تتبع أوراق التصويت (رقم تسلسلي، نظام قراءة أوراق التصويت بالنسبة للمكفوفين أو ضعاف البصر).

http://www.anbaelyoum.com/%D9%87%D8%B0%D9%87-%D9%87%D9%8A-%D8%AA%D9%88%D8%B5%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86/

CNDH : الانتخابات مرت في جو من الحرية والنزاهة والشفافية

عقد المجلس الوطني لحقوق الانسان يوم أمس الأحد لقاءا صحفيا خصصه لتقديم التقرير الأولي عن ملاحظة الانتخابات الجماعية والجهوية لسنة 2015.

وفي هذا السياق، أكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، دإدريس اليزمي، أن انتخابات مجالس الجماعات والجهات المنظمة يوم 4 شتنبر 2015 جرت في جو منح الضمانات الأساسية للحرية والنزاهة والشفافية، معتبرا أن الخروقات التي تمت ملاحظتها ليست "متواترة من الناحية الإحصائية ولا تمس جوهريا بسلامة ونزاهة الاقتراع"، مشيرا الى أن مرور الاقتراع في الظروف المشار إليها يمثل "محطة هامة" في سياق إعمال المقتضيات الدستورية المتعلقة بالجماعات الترابية واعتماد قوانين تنظيمية جديدة متعلقة بالجهات والعمالات والأقاليم والجماعات، والتي تكرس المبادئ الدستورية للتدبير الحر والتعاون والتضامن ومشاركة السكان المعنيين في تدبير شؤونهم.

ذات المتحدث، أكد أن نسبة المشاركة في الاقتراع (53,67 بالمئة) تمثل اهتماما فعليا للمواطنات والمواطنين بتدبير الشؤون العامة على المستوى الترابي، مشددا على أنه يتعين قراءة هذه النسبة باعتبار توسع الهيأة الناخبة الوطنية وطبيعة الرهانات الديمقراطية ذات الصلة بالجماعات الترابية وتسجيل تفاوتات في نسب المشاركة بين مختلف الجهات والجماعات.

http://www.madajara.com/20208.html

مجلس اليزمي يرصد أهم الخروقات في بعض مراكز الإقتراع

قدم **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** ، مساء يوم أمس الأحد، تقريرا أوليا يتضمن خلاصات وملاحظات وتوصيات بعد تولي مهمة الملاحظة المباشرة والإشراف على سير الانتخابات الجماعية والجهوية.

وكشف التقرير الأولي للمجلس الذي يترأسه إدريس اليزمي ، أن الإنتخابات عرفت جوا يمنح "الضمانات الأساسية للحرية والنزاهة والشفافية" باستثناء بعض الخروقات المحدودة التي تم رصدها في بعض مراكز الاقتراع.

ورصد المجلس في تقريره ، تنامي ظاهرة العنف اللفظي بكل أشكاله، حيث تم رصد 194 حالة عنف شكلت فيها حالات العنف اللفظي نسبة 70 بالمئة، إلى جانب انخراط بعض "قادة الأحزاب السياسية في التصعيد المقلق للعنف اللفظي، و خاصة خلال التجمعات والمهرجانات الخطابية خلال الحملة الانتخابية".

وعبر المجلس عن قلقه من تزايد مشكل استغلال الأطفال في الحملات الانتخابية ، ويشكل الأطفال مكانة خاصة في تقسيم العمل من خلال توزيع المنشورات والمساعدة في تثبيت الملصقات والمشاركة في اللجان التنظيمية للمهرجانات والمسيرات الانتخابية، إلى جانب تورطهم في تمزيق الملصقات وحالات العنف اللفظي.

وبالمقابل نوه المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالجهود التنظيمية والفنية التي قامت بها وزارة الداخلية من أجل ضمان السير العادي للحملة الانتخابية وعملية الاقتراع.

http://press24.ma/%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%85%D9%8A-%D9%8A%D8%B1%D8%B5%D8%AF-%D8%A3%D9%87%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B1%D9%88%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D9%81%D9%8A-%D8%A8%D8%B9%D8%B6-%D9%85%D8%B1/

الانتخابات الجماعية والجهوية يوم رابع شتنبر مرت في جو منح الضمانات الأساسية للحرية والنزاهة والشفافية (المجلس الوطني لحقوق الإنسان)

أكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، السيد إدريس اليزمي، اليوم الأحد بالرباط، أن انتخابات مجالس الجماعات والجهات المنظمة يوم 4 شتنبر 2015 جرت في جو منح الضمانات الأساسية للحرية والنزاهة والشفافية، معتبرا أن الخروقات التي تمت ملاحظتها ليست "متواترة من الناحية الإحصائية ولا تمس جوهريا بسلامة ونزاهة الاقتراع".

http://al-intifada.com/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%87%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D9%8A%D9%88%D9%85-%D8%B1%D8%A7%D8%A8/

اليزمي يكشف أبرز خروقات الانتخابات ويتحدث عن "تورط" زعماء أحزاب

كشف **إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، أبرز الخروقات التي شهدتها الانتخابات الجماعية والجهوية خلال مختلف مراحلها، وخصوصا أثناء الحملة الانتخابية التي عرفت تنافسا حادا بين الأحزاب وجند كل واحد منها وسائله المختلفة لكسب أصوات الناخبين.

اليزمي أوضح في تقريره الأولي حول الحملة الانتخابية لاستحقاقات 4 شتنبر، أن تنامي العنف اللفظي بكل أشكاله واستغلال الأطفال كانا أبرز الخروقات التي سجلت بمختلف مناطق المملكة، إذ عاين بشكل متكرر استغلال الأطفال في توزيع المنشورات والمشاركة في المسيرات الانتخابية بل وتورطهم في تمزيق الملصقات وحالات العنف اللفظي.

ومن بين الأرقام التي تضمنها التقرير، رصد 194 حالة عنف شكلت فيها حالات العنف اللفظي نسبة 70 بالمائة،

وتحدث اليزمي في تقريره عن تورط عدة قادة أحزاب في هذه السلوكات، حين قال إن "حالات العنف اللفظي عرفت تورط عدد من المعنيين بالحملة الانتخابية مع تصدر "مساعدي الحملات الانتخابية" لهذه الفئة من المعنيين، إلى جانب انخراط بعض "قادة الأحزاب السياسية في التصعيد المقلق للعنف اللفظي، وخاصة خلال التجمعات والمهرجانات الخطابية خلال الحملة الانتخابية".

وفي الوقت الذي نوه فيه المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالجهود التنظيمية والفنية التي قامت بها وزارة الداخلية من أجل ضمان السير العادي للحملة الانتخابية وعملية الاقتراع، لفت الانتباه إلى مجموعة من التحديات عرقلت العملية الانتخابية نوعا ما أبرزها برمجة العملية الاستثنائية للتسجيل في اللوائح الانتخابية والتي تزامن أجل انقضائها مع 25 غشت 2015، وهو موعد يصادف اليوم الثالث للحملة الانتخابية مما فوت الفرصة على المسجلين الجدد في اللوائح تقديم ترشيحاتهم"، إلى جانب انعدام التجهيزات المخصصة للأشخاص في وضعية إعاقة بالعديد من المراكز.

http://machahid24.com/politique/100347.html

بيان للمجلس الوطني لحقوق الانسان حول الانتخابات الجماعية والجهوية 2015

اعتبر المجلس الوطني لحقوق الانسان انتخابات الجمعة الماضي ''محطة هامة في سياق اعمال المقتضيات الدستورية''.

وقال المجلس في تقرير قدمه للصحافة قبل قليل ''ان انتخابات مجالس الجماعات والجهات المنظمة في 4 شتنبر ''جرت في جو منح الضمانات الاساسية للحرية والنزاهة والشفافية ''

واعتبر المجلس ان''الخروقات التي تمت ملاحظتها ليست متواترة من الناحية الإحصائية ولا تمس بسلامة ونزاهة الاقتراع''

واعتبر المجلس نسبة المشاركة في الاقتراع والتي بلغت 53,67 بالمئة ''تؤكد اهتماما فعليا للمواطنات والمواطنين بتدبير الشؤون العامة على المستوى الترابي''.

http://www.almanartoday.com/2015/09/2015.html

Le CNDH propose une forme de travail contractuel pour les «assistants électoraux»

Campagnes électorales : Un gisement d'emplois !

Ils se comptent probablement par milliers ou dizaine de milliers. Ils font le plus gros du travail au cours d'une campagne électorale mais sont souvent payés à la journée. Ces journaliers sont les assistants électoraux. Leur cas intéresse aujourd'hui le CNDH (Conseil national des droits de l'Homme). Le Conseil qui vient de livrer son rapport préliminaire sur le scrutin du 4 septembre propose une forme de travail contractuel pour ce genre de métiers électoraux. L'institution dirigée par le tandem Driss Yazami et Mohamed Sebbar préconise pour les futures échéances électorales la conclusion de CDD (contrat à durée déterminée). Les responsables du CNDH veulent ainsi «soumettre, par la loi, les assistants électoraux au régime des contrats à durée déterminée». Plus qu'une simple recommandation isolée, le Conseil semble ériger le contrôle et la transparence des financements des campagnes électorales comme l'une des priorités dans le futur. Les responsables parlent même d'une économie en bonne et due forme durant les élections et ne comptent pas s'arrêter aux simples CDD. Le tandem Yazami- Sebbar appelle à «poursuivre le processus de régulation de l'économie électorale».

Compte bancaire

Le Conseil veut obliger par la loi le mandataire de liste, dans les communes soumises au scrutin de liste et dans les autres collectivités territoriales, à «ouvrir un compte bancaire unique pour les dépenses afférentes à la campagne électorale et de désigner un mandataire financier chargé de la gestion financière de la campagne électorale». Une mesure qui devrait faciliter par la suite le contrôle par les autorités compétentes des dépenses au cours de la campagne électorale. Il faut dire cependant que le contrôle de l'État a déjà été renforcé, notamment par le biais de la Cour des comptes. En plus des finances, le CNDH s'est également intéressé à la communication électorale. Sur ce plan, le Conseil «note le recours massif aux nouvelles technologies de l'information et de la communication, y compris les réseaux sociaux. Ce recours marque un tournant décisif dans la communication électorale au Maroc».

Si le Web et les réseaux sociaux occupent désormais une place prépondérante dans les campagnes menées par les partis politiques ainsi que leurs candidats, le Conseil veut mettre de l'ordre dans le recours à ces nouveaux canaux de communication. Les responsables estiment que «ces nouvelles formes de communication électorale méritent une réflexion éthique et juridique sur leur utilisation». Il est, par ailleurs, question de mieux protéger les données personnelles dans le cadre des opérations électorales. Le CNDH a appelé ainsi à «la mise en oeuvre des orientations contenues dans la délibération N° 108-2015 du 14/07/2015 de la Commission nationale de la protection des données à caractère personnel relative au traitement de données à caractère personnel mis en oeuvre par les partis politiques, leurs unions ou leurs alliances, les organisations professionnelles et syndicales, les élus ou candidats à des fonctions électives à des fins de communication politique».

MRE, la procuration ne séduit pas

Il semble que le vote par procuration en faveur des MRE ne séduit pas. Selon le rapport préliminaire du CNDH (Conseil national des droits de l'Homme) sur l'observation des élections, le recours à cette possibilité reste encore très faible. *«Les statistiques préliminaires d'utilisation de la procuration pour le vote des Marocains résidant à l'étranger confirment la tendance observée lors des dernières élections législatives. L'utilisation de ce moyen de vote n'a été constatée que 17 fois, lors de l'analyse préliminaire de 1.405 questionnaires relatifs au scrutin»*, affirment les responsables du CNDH. Ce dernier recommande à l'Exécutif de mettre en place des alternatives en faveur des Marocains établis à l'étranger pour profiter de leur droit au vote garanti par la Constitution du pays. Plus concrètement, le Conseil préconise de prévoir la possibilité du vote électronique ainsi que le vote par correspondance pour cette catégorie de la population marocaine.

Des mômes exploités ?

L'utilisation des enfants dans les campagnes électorales est l'un des faits marquants de ces élections, selon le CNDH. Ce dernier affirme que l'utilisation des enfants a été constatée fréquemment par les observateurs. *«Il ressort également de l'analyse des réponses relatives aux modes d'utilisation de ces enfants, qu'ils occupent une place particulière dans la «division du travail» de la campagne électorale. Les enfants distribuent les tracts, aident à l'affichage, participent aux comités d'organisation et au déroulement des meetings et des défilés électoraux»*, explique la même source. Les observateurs ont également constaté que les enfants sont fortement impliqués dans l'arrachage des affiches alors que certains parmi eux sont impliqués dans les cas de violence verbale. *«Le CNDH rappelle à cet égard ses recommandations antérieures demandant l'interdiction de toutes formes d'utilisation des enfants dans les campagnes électorales et l'institution de cet acte comme infraction autonome»*, conclut le Conseil.

Appropriation citoyenne

Au cours de ses opérations d'observation, le CNDH a relevé *«trois types particuliers d'initiatives qui annoncent les prémices d'une appropriation citoyenne des enjeux électoraux sous l'angle de l'approche basée sur les droits de l'Homme»*. Il s'agit premièrement des initiatives de plusieurs associations œuvrant dans le domaine du développement démocratique en vue de promouvoir la participation citoyenne au scrutin et la contractualisation des engagements programmatiques pris par les candidats lors de la campagne électorale. Ensuite, il y a des initiatives prises par les associations œuvrant dans le domaine de la protection et de la promotion des droits des personnes en milieu carcéral, en vue d'une meilleure prise en compte des droits de ces personnes dans les programmes des candidats et dans l'agenda futur des politiques publiques territoriales. Enfin, un fort plaidoyer a été constaté de la part des associations œuvrant dans le domaine des droits des personnes en situation de handicap en vue de prendre en compte la question de l'accessibilité universelle dans l'exercice des droits électoraux des personnes en situation de handicap.

Accessibilité

Le CNDH considère que l'accès des personnes en situation de handicap est devenu un problème structurel soulevé par les rapports d'observation successifs du CCDH et du CNDH. L'analyse préliminaire des questionnaires du scrutin a permis de constater que 53% des bureaux observés ne sont pas équipés d'une rampe d'accès pour les personnes en situation de handicap. De nombreux bureaux observés se situent au premier étage. *«Tout en réitérant ses recommandations antérieures, le CNDH estime que cette problématique doit être considérée dès à présent en vue de sa solution par les pouvoirs publics en vue des échéances électorales futures»*, affirment les responsables. Il est, en outre, question d'assurer par les médias audiovisuels publics la traduction de toutes les prestations audiovisuelles électorales dans le langage des signes et prévoir un dispositif de lecture des bulletins pour les personnes mal ou non voyantes.

La violence verbale inquiète

Si la violence physique a nettement reculé dans les campagnes électorales, une autre forme de violence inquiète les responsables du CNDH. Il s'agit notamment de la violence verbale qui prend de l'ampleur selon le rapport préliminaire du Conseil. La situation est d'autant plus préoccupante pour les responsables que des dirigeants de partis politiques seraient également impliqués dans ce genre de situation. *«Pour les élections communales, sur les 194 cas de violence rapportés par les observateurs, 30% uniquement relèvent de la violence physique. Le taux est de 29,5% pour les élections régionales»*, note le CNDH. *«Les statistiques précitées montrent néanmoins une prévalence inquiétante de la violence verbale sous ses différentes formes (propos diffamatoires et calomnieux, propos discriminatoires en raison du sexe, de la couleur, ou en raison de l'origine sociale et régionale ou des croyances)»*, ajoute la même source. Le Conseil se dit inquiet de l'implication de quelques leaders de partis dans cette escalade préoccupante de violence verbale, notamment lors de meetings.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

AL BAYANE

12358 1

Satisfecit du CNDH sur les élections du 4 septembre

Le scrutin s'est déroulé selon les normes de liberté, de sincérité et de transparence

Les élections communales et régionales du 4 septembre se sont déroulées dans un climat offrant les garanties essentielles de liberté, de sincérité et de transparence, a souligné, dimanche à Rabat, le président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Driss El Yazami, estimant que les irrégularités observées "sont statistiquement peu fréquentes et n'entachent pas substantiellement la crédibilité et la sincérité du scrutin".

Le déroulement du scrutin dans les conditions précitées constitue "une étape importante" dans la mise en oeuvre des dispositions constitutionnelles relatives aux collectivités territoriales et des nouvelles lois organiques relatives aux régions, aux préfectures, aux provinces et aux communes, qui consacrent les principes constitutionnels de libre administration, de coopération, de solidarité et de participation des populations concernées à la gestion de leurs affaires, a indiqué M. El Yazami lors d'un point de presse consacré à la présentation du rapport préliminaire sur l'observation des échéances électorales de 2015.

Le taux de participation au suffrage du 4 septembre (53,67 %) marque un intérêt réel porté par les citoyennes et les citoyens pour la gestion des affaires publiques au niveau territorial, a-t-il noté, soulignant que ce taux est à lire en tenant compte de l'élargissement du corps électoral national, de la nature des enjeux démocratiques relatifs aux collectivités territoriales et des disparités constatées dans les taux de participation d'une région et d'une commune à l'autre.

Dans le même sens, le Conseil salue, a ajouté M. El Yazami, la réforme introduite par la loi organique 34.15 modifiant et complétant la loi organique 59.11 en termes de renforcement des mécanismes d'action affirmative visant à renforcer la représentation des femmes au sein des assemblées territoriale, relevant que le premier impact positif de ces mesures a été constaté au niveau de l'accès des femmes aux candidatures.

Le CNDH appelle ainsi l'ensemble des partis politiques à encourager la candidature des femmes élues à la présidence des conseils des collectivités territoriales. Par ailleurs, le conseil considère que les nouvelles dispositions législatives et réglementaires relatives à l'affichage électoral marquent le passage vers un système libéral d'affichage, basé sur la liberté par la définition à la fois de zones d'interdiction et d'autorisation de l'affichage.

Selon M. El Yazami, le Conseil soulève toutefois un problème structurel relatif à la temporalité de production des textes législatifs et réglementaires régissant les élections, relevant à titre d'exemple que la loi organique 34.15 modifiant et complétant la loi organique 59.11 relative à l'élection des conseils des collectivités territoriales a été publiée au Bulletin officiel 41 jours avant la date du scrutin.

S'agissant du décret fixant le nombre de conseillers à élire au niveau de chaque ville soumise au régime des arrondissements ainsi que le décret fixant la nouvelle réglementation en matière d'affichage ont été publiés au Bulletin officiel 37 jours avant la date du scrutin.

(Suite en P.2)

(Suite de la P.1)

Le CNDH rappelle, selon M. El Yazami, qu'une des exigence de la stabilité du droit électoral, et en particulier le système électoral proprement dit et le découpage des circonscriptions, "ne devraient pas pouvoir être modifiés moins d'un an avant une élection".

En outre, le rapport préliminaire du Conseil met en exergue 3 défis concernant la préparation du corps électoral national. Le premier est relatif à la programmation de l'opération exceptionnelle de l'inscription sur les listes électorales (dont la fin a coïncidé avec le 25 août 2015, à savoir le troisième jour de la campagne électorale), ce qui a privé les nouveaux inscrits de l'éventualité de se porter candidats aux élections communales et régionales.

Pour ce qui est du deuxième défi, il est celui de l'amélioration nécessaire du taux des femmes inscrites sur les listes électorales générales, afin que la composition de ces listes reflète la réalité démographique du pays, tandis que le troisième défi concerne la lisibilité des bulletins de vote et la facilitation de l'opération de vote en général, vu le taux des électeurs dans niveau d'instruction qui atteint 45 %.

Sur un autre registre, le Conseil a constaté la réactivité des différentes autorités concernées en matière de gestion des plaintes reçues de leur part à l'occasion des élections communales et régionales, relevant que l'analyse des plaintes reçues à l'occasion de la campagne de ces deux échéances électorales a permis de constater que le taux quotidien moyen de liquidation des plaintes est de 78,73 %.

Par ailleurs, en ce qui concerne les éléments significatifs ayant marqué ce double scrutin, le CNDH relève l'effet pédagogique du Discours de SM le Roi Mohammed VI du 20 août, qui a notamment clarifié la nature du mandat électif territorial et souligné la notion de redevabilité des élus et de responsabilité civique des électeurs, outre le renouveau global de l'offre de candidatures avec un taux de 78,8 % du taux des nouvelles candidatures sur l'ensemble des candidatures au titre des élections communales et de 64,3 % de l'ensemble de candidatures au titre des élections régionales.

D'autre part, les femmes représentent 21,94 % de l'ensemble des candidatures au titre des élections communales et 38,64 % au titre des élections régionales.

La participation des jeunes acteurs issus des dynamiques sociales et politiques aux différentes activités liées aux élections (candidatures, observation neutre et indépendante, assistance électorale).

En ce qui concerne la communication électorale, le Conseil note le recours massif aux nouvelles technologies de l'information et de la communication, y compris les réseaux sociaux. Ce recours marque un tournant décisif dans la communication électorale au Maroc.

Le constat préliminaire établi par le CNDH confirme une régression globale de la violence physique. Pour les élections communales, sur les 194 cas de violence rapportés par les observateurs, 30 % uniquement relèvent de la violence physique. Le taux est de 29,5 % pour les élections régionales.

Les statistiques précitées montrent néanmoins une prévalence inquiétante de la violence verbale sous ses différentes formes (propos diffamatoires et calomnieux, propos discriminatoires en raison du sexe, de la couleur, ou en raison de l'origine sociale et régionale ou des croyances).

Le CNDH a procédé du 22 août au 3 septembre 2015 à l'observation de la campagne des élections des conseils communaux et régionaux, puis du scrutin du vendredi 4 septembre. A cet effet, le Conseil a déployé 474 observateurs sur la totalité du territoire national. Les équipes mobilisées ont ainsi renseigné plus de 7.500 questionnaires en cours de traitement par la base de données installée au niveau central.

De son côté, la Commission d'accréditation présidée par le CNDH et composée à la fois par des représentants de quatre départements ministériels et la Délégation interministérielle aux Droits de l'Homme (DIDH) de l'IC% et de cinq associations, a tenu au total 6 réunions et accrédité, outre le CNDH, 34 associations marocaines (3.425 observateurs) et six organisations internationales (76 observateurs).

Le CNDH a par ailleurs invité 49 observateurs internationaux, représentant des missions diplomatiques étrangères, des organisations intergouvernementales et des institutions nationales des droits de l'Homme.

Au total, 4.024 observateurs ont été ainsi mobilisés. L'effort conjugué de l'ensemble des instances accréditées a permis ainsi l'observation de plus d'environ 22.000 bureaux de vote sur 39.320, soit 56 % des bureaux de vote, ce qui dépasse largement le seuil fixé par les standards internationaux de l'observation à savoir 3 %.

Menaces, achat des voix et exploitation des enfants et des animaux

Le Forum civil démocratique et le CNDH relèvent des irrégularités ayant entaché les élections du 4 septembre

Le Forum civil démocratique marocain a affirmé dans un rapport préliminaire en collaboration avec le Centre des études et de recherches en sciences sociales (CERSS) que des «irrégularités» ont entaché les élections communales et régionales du 4 septembre 2015.

Le rapport qui a été présenté, dimanche dernier, à Rabat, a expliqué que ces irrégularités consistent notamment en l'utilisation des menaces, l'achat des voix et l'exploitation des enfants et des animaux dans la campagne électorale, tout en soulignant que la majorité des partis politiques n'ont pas respecté les dispositions de la nouvelle Constitution sur la diversité culturelle et linguistique. Les responsables du Forum ont affirmé qu'un rapport détaillé sur les élections communales et régionales sera publié dans les prochains jours.

Paradoxalement, la rapport a fait état de la "neutralité positive" de l'Etat avant et durant la campagne électorale et le jour du scrutin et que l'une des manifestations de cette neutralité est la suspension de plusieurs agents d'autorité qui ont été reconnus coupables de soutien à certains candidats, les mesures de mutation à l'encontre d'autres et l'envoi de commissions d'enquête après des plaintes sur le comportement douteux de certains fonctionnaires et agents d'autorité.

Le Forum qui a accumulé une expérience dans l'observation des élections depuis 2007, a mobilisé lors de cette élection 240 observateurs accrédités qui ont reçu des formations assurées par le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH). Il a également mobilisé 120 observateurs non accrédités qui ont été choisis vu leur expérience en la matière. Au total, le Forum a mobilisé 360 observateurs et couvert toutes les régions du Royaume, soit 30 observateurs pour chaque région.

Par ailleurs, le président du CNDH, Driss El Yazami, a estimé que les élections communales et régionales se sont déroulées dans un climat offrant des garanties essentielles de liberté, de sincérité et de transparence, ajoutant que les irrégularités observées «sont statistiquement peu fréquentes et n'entachent pas substantiellement la crédibilité et la sincérité du scrutin».

Le Conseil soulève toutefois un problème structurel relatif à la temporalité de production des textes législatifs et réglementaires régissant les élections, relevant à titre d'exemple que la loi organique 34.15 modifiant et complétant la loi organique 59.11 relative à l'élection des conseils des collectivités territoriales a été publiée au Bulletin officiel 41 jours avant la date du scrutin.

S'agissant du décret fixant le nombre de conseillers à élire au niveau de chaque ville soumise au régime des arrondissements ainsi que le décret fixant la nouvelle réglementation en matière d'affichage ont été publiés au Bulletin officiel 37 jours avant la date du scrutin.

Le CNDH rappelle, selon El Yazami, qu'une des exigences de la stabilité du droit électoral, et en particulier le système électoral proprement dit et le découpage des circonscriptions, «ne devraient pas pouvoir être modifiés moins d'un an avant une élection».

En outre, le rapport préliminaire du Conseil met en exergue trois défis concernant la préparation du corps

électoral national. Le premier est relatif à la programmation de l'opération exceptionnelle de l'inscription sur les listes électorales (dont la fin a coïncidé avec le 25 août 2015, à savoir le troisième jour de la campagne électorale), ce qui a privé les nouveaux inscrits de l'éventualité de se porter candidats aux élections communales et régionales.

Pour ce qui est du deuxième défi, il relève de l'amélioration nécessaire du taux des femmes inscrites sur les listes électorales générales, afin que la composition de ces listes reflète la réalité démographique du pays, tandis que le troisième défi concerne la lisibilité des bulletins de vote et la facilitation de l'opération de vote en général, étant donné que 45% des électeurs n'ont aucun niveau scolaire.

Sur un autre registre, le Conseil a constaté la réactivité des différentes autorités concernées en matière de gestion des plaintes reçues de leur part à l'occasion des élections communales et régionales, relevant que l'analyse des plaintes reçues à l'occasion de la campagne de ces deux échéances électorales a permis de constater que le taux quotidien moyen de liquidation des plaintes est de 78,73%.

Elections

4603/3

EVÈNEMENT

Les irrégularités limitées

• La crédibilité du scrutin n'est pas entachée, selon le CNDH

• Appel à la réglementation de l'utilisation des réseaux sociaux

DEUX jours seulement après le scrutin du 4 septembre, le Conseil national des droits de l'Homme a rendu public les conclusions de l'observation de l'opération électorale, dimanche dernier à Rabat. Le Conseil présidé par Driss El Yazami a mobilisé 474 observateurs. La commission d'accréditation qu'il préside a aussi donné le feu vert à plusieurs ONG nationales et internationales en plus de représentants de chancelleries étrangères de suivre le déroulement des élections. Au total, 4.024 observateurs ont couvert plus de 22.000 bureaux de vote sur 39.320. «Ce qui dépasse largement le seuil fixé par les standards internationaux», est-il indiqué. Globalement, les conclusions préliminaires des observateurs avancent que «les élections des conseils régionaux se sont déroulées dans un climat offrant les garanties essentielles de liberté, de sincérité et de transparence». Cela ne veut pas dire que ce scrutin n'a pas connu des irrégularités. Mais celles-ci étaient «statistiquement peu fréquentes, et n'entachent pas substantiellement la crédibilité et la sincérité de l'opération», est-il noté. Les observateurs du CNDH et des autres ONG ont relevé une série de caractéristiques qui ont marqué ce scrutin. A commencer par le taux de participation, qui a atteint 53,67%, soit un peu plus qu'en 2009, qui avait enregistré 52,4%. Ce qui «marque un intérêt réel porté par les citoyens pour la gestion des affaires publiques au niveau territorial». Le Conseil appelle à lire ce taux en prenant en considération deux facteurs: «l'élargissement du corps électoral et la nature des enjeux relatifs aux collectivités territoriales». Les acteurs politiques sont aussi interpellés sur «les disparités constatées dans les taux de participations d'une région ou d'une commune à l'autre». Au niveau de la campagne électorale, le CNDH estime que la nouvelle réglementation marque «le passage vers un système libéral d'affichage, avec la détermination des zones d'interdiction et d'autorisation». Parallèlement, il a noté le recours massif aux nouvelles technologies de l'information, surtout les réseaux sociaux. C'est «un tournant décisif dans la communication électorale, qui nécessité une réflexion éthique et juridique sur leur utilisation».

Au niveau de la neutralité de l'administration, le Conseil a mis en avant «les mesures prises par le ministère de l'Intérieur à l'égard de 352 agents publics». Cette année, «d'utilisation des moyens ou matériel appartenant à l'Etat n'a pas dépassé 1,2% au niveau des communales et 1% dans les régionales». A cela s'ajoute «une nette régression de la campagne électorale dans les lieux de culte, suite à l'adoption du nouveau cadre juridique régissant les missions des préposés religieux».

Le jour du vote, les observateurs du Conseil ont constaté des «difficultés rencontrées par certains électeurs nouvellement inscrits à identifier leurs bureaux de vote». D'autres, «n'ont pas pu s'informer sur le refus de leur demande d'inscription sur les listes électorales».❑

MAM

Pour réagir à cet article: courrier@leconomiste.com

L'effet pédagogique du discours royal

Au-delà des irrégularités, le rapport d'observation du CNDH a relevé une série d'avancées lors de ce scrutin. A commencer par «l'effet pédagogique du discours royal du 20 août, qui a clarifié la nature du mandat territorial et souligné la notion de redevabilité des élus». Il s'agit également de l'importance du renouvellement des élites locales, avec 78,8% de nouvelles candidatures dans les communales et 64,3% dans les régionales. La part des jeunes candidats de moins de 35 ans est également en hausse, avec 29,41% dans les communales et 26,89% dans les régionales.❑

LE MATiN.ma

Mohammed Nakhli PRIX : 5,00 DH - 1,00 EURO N° 15 732

Observation de l'opération électorale

Le CNDH dresse une évaluation positive des communales et des régionales

Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) confirme le constat dressé par le ministre de l'Intérieur sur le bon déroulement des élections. En tant que superviseur de l'opération d'observation électorale, le CNDH estime que les élections des conseils régionaux et communaux du 4 septembre se sont déroulées «dans un climat offrant les garanties essentielles de liberté, de sincérité et de transparence». Selon le rapport préliminaire de la mission d'observation de la campagne électorale, les irrégularités observées sont statistiquement peu fréquentes et n'entachent pas substantiellement la crédibilité et la sincérité du scrutin. De l'avis du président du Conseil, Driss El Yazami, il s'agit d'une étape importante dans la mise en œuvre des dispositions constitutionnelles relatives aux collectivités territoriales et des nouvelles lois organiques relatives aux régions, préfectures, provinces et communes.

Page 4

Conseil national des droits de l'Homme

15732/4

Les élections se sont déroulées dans un climat offrant les garanties essentielles de liberté et de transparence

Les élections des conseils régionaux et communaux du 4 septembre se sont déroulées dans un climat offrant les garanties essentielles de liberté, de sincérité et de transparence. C'est le principal constat dressé par le Conseil national des droits de l'Homme qui a supervisé la mission d'observation des élections. Tout en dressant une évaluation positive, le CNDH critique, entre autres, la violence verbale et l'utilisation des enfants dans la campagne électorale.

Ph. Saouri

Le CNDH est globalement satisfait des scrutins du 4 septembre.

Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) confirme le constat dressé par le ministre de l'Intérieur sur le bon déroulement des élections. En tant que superviseur de l'opération d'observation électorale, le CNDH estime que les élections des conseils régionaux et communaux du 4 septembre se sont déroulées «dans un climat offrant les garanties essentielles de liberté, de sincérité et de transparence». Selon le rapport préliminaire de la mission d'observation de la campagne électorale, les irrégularités observées sont statistiquement peu fréquentes et n'entachent pas substantiellement la crédibilité et la sincérité du scrutin. De l'avis du président du Conseil, Driss El Yazami, il s'agit d'une étape importante dans la mise en œuvre des dispositions constitutionnelles relatives aux collectivités territoriales et des nouvelles lois organiques relatives aux régions, préfectures, provinces et communes.

Quid des protestations de certains dirigeants politiques de l'opposition qui ont pointé du doigt des irrégularités ayant entaché notamment l'opération de vote ? Pour M. El Yazami, la justice marocaine a cumulé une expérience considérable en matière d'instruction des plaintes ayant trait à l'opération électorale. Il appelle à faire confiance au verdict de la justice en la matière. Dans le même cadre, le Conseil a constaté la réactivité des différentes autorités concernées en matière de gestion des plaintes reçues à l'occasion des élections communales et régionales. En témoigne le taux quotidien moyen de liquidation des plaintes, qui atteint 78,73%. Le CNDH apprécie la neutralité de l'administration et les mesures prises par le ministère de l'Intérieur à l'égard des agents de l'administration territoriale ayant failli à leur devoir. Le Conseil salue aussi l'investissement dans les nouvelles technologies de la part de l'administration et des partis politiques. Il se félicite également de ce qu'il appelle le rajeunissement de l'offre de candidatures : les jeunes de moins de 35 ans ont représenté 29,41% des candidats au titre des élections communales et 26,89% des candidats au titre des élections régionales. Néanmoins, le CNDH émet quelques critiques, à commencer par les difficultés rencontrées par les personnes en situation de handicap à accéder aux bureaux de vote. 53% des bureaux observés ne sont pas équipés d'une rampe d'accès pour les personnes en situation de handicap. Le Conseil dénonce aussi l'utilisation des enfants dans les campagnes électorales qui constitue un fait marquant constaté par les observateurs. Le CNDH constate une hausse de la violence verbale et des échanges d'accusations dangereuses entre les dirigeants des partis politiques.

> Le Conseil salue aussi l'investissement dans les nouvelles technologies de la part de l'administration et des partis politiques.

Afin d'améliorer le déroulement des prochaines échéances électorales, l'institution de Driss El Yazami appelle à répondre aux exigences de stabilité du droit électoral en adoptant les lois électorales six mois au moins avant le rendez-vous électoral.

Le Conseil recommande de prévoir des solutions alternatives pour le vote des Marocains résidant à l'étranger, comme le vote électronique ou par correspondance. L'utilisation des enfants dans la campagne électorale doit être érigée en infraction électorale, selon le CNDH. Une recommandation est adressée au gouvernement pour l'aménagement de bureaux temporaires au sein des établissements pénitentiaires pour inscrire les détenus non frappés d'incapacité électorale sur les listes électorales. Le gouvernement est aussi appelé à programmer des opérations exceptionnelles pour l'inscription sur les listes électorales selon un calendrier qui permet aux nouveaux inscrits de présenter leurs candidatures au titre de l'échéance électorale concernée. ■

J.G.

L'usage des technologies, un « tournant décisif » lors des élections

Le CNDH parle d'un « tournant décisif » dans l'emploi des nouvelles technologies lors du scrutin, tant pour la campagne que pour les inscriptions sur les listes électorales.

Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) a publié le 6 septembre son rapport préliminaire sur les élections communales et régionales du 4 septembre. Le CNDH s'appuie sur les remarques de plus de 4000 observateurs marocains et internationaux qui se sont rendus dans 56 % des bureaux de vote.

Vidéo : Avec un observateur international dans les bureaux de vote

Si le CNDH estime que « les élections des conseils régionaux et communaux se sont déroulées dans un climat offrant les garanties essentielles de liberté, de sincérité et de transparence », le rapport précise quelques recommandations au gouvernement et au parlement pour perfectionner le processus électoral. En outre, un élément revient à plusieurs à reprise dans le rapport du CNDH : l'emploi des nouvelles technologies.

Le CNDH qui, au-delà du scrutin, s'est penché sur le déroulement de la campagne, note « le recours massif aux nouvelles technologies de l'information et de la communication (NTIC, ndlr), y compris les réseaux sociaux » et le qualifie de « tournant décisif dans la communication électorale au Maroc ». Aussi, recommande-t-il de mener une réflexion éthique et juridique sur leur utilisation.

L'emploi des NTIC ne concerne pas uniquement les candidats, mais également l'administration. Le CNDH a d'ailleurs salué la qualité des supports électroniques mis en place, en mentionnant notamment le site listeselectorales.ma, le service SMS et la ligne téléphonique gratuite 27 27 et l'application MonBV.

Le chiffre qui résume le mieux la dimension numérique de ces élections est le taux d'électeurs, 70%, qui se sont inscrits sur les listes électorales par Internet, lors de l'opération de réouverture entre le 8 juillet et le 19 août.

Le CNDH publiera, au mois d'octobre, un rapport définitif, plus précis, qui rendra également compte des élections professionnelles (mai-juin), des chambres professionnelles (aout) et de l'élection de la Chambre des Conseillers (octobre).

Voici les autres points à retenir :

Engouement citoyen — Le CNDH considère que le taux de participation (53,67 %) marque un intérêt réel pour la gestion des affaires publiques à l'échelle territoriale.

Noms d'oiseau — Si la violence physique est en recul, le CNDH regrette la « prévalence inquiétante de la violence verbale sous différente forme (propos diffamatoires et calomnieux, propos discriminatoires en raison du sexe, de la couleur, ou en raison de l'origine sociale et régionale ou des croyances) »

Anticiper les élections — Le CNDH rappelle l'importance de ne pas modifier les lois modifiant les éléments fondamentaux du droit électoral, six mois au moins avant l'échéance concernée. À titre d'exemple, le décret fixant le nombre de conseillers à élire au niveau de chaque ville n'a été publié au Bulletin officiel que 37 jours avant la date du scrutin.

De nouveaux candidats — 78,8 % des candidats aux communales et 64,3 % des candidats aux régionales étaient de nouveaux candidats, ce qui serait « l'indice d'une forte demande citoyenne pour l'accès aux mandats électifs territoriaux ».

Candidates – Les femmes représentaient 38,64 % des candidatures aux régionales et 21,94 % aux communales

Des candidats de plus en plus jeunes – Les jeunes de moins de 35 ans représentaient 29,41 % des candidatures communales et 26,89 % des candidatures régionales

Accessibilité – Le CNDH note que plus de la moitié des bureaux visités par les observateurs n'étaient pas accessible aux personnes à mobilité réduite. Par ailleurs, le Conseil recommande de simplifier les bulletins et l'ensemble de la procédure électorale pour les 45 % d'électeurs sans instruction.

Des enfants dans la campagne – Le CNDH réitère ses recommandations visant à l'interdiction de l'utilisation des enfants dans les campagnes électorales. Les observateurs ont en effet noté la présence fréquente d'enfants lors de la distribution de tract, l'affichage électoral, l'organisation des meetings et défilés.

http://telquel.ma/2015/09/07/tournant-decisif-lemploi-technologies-en-matiere-electorale_1462189

La participation des femmes aux élections communales et régionales, un indicateur du progrès démocratique au Maroc (observatrices)

Rabat, 08 sept. 2015 (MAP) - La participation des femmes aux élections communales et régionales, du vendredi 4 septembre, constitue un indicateur du progrès démocratique au Maroc, affirme l'organisation Gender Concerns International (GCI), une mission d'observation électorale internationale à partir de la perspective genre, tout en se félicitant de l'organisation "seine et satisfaisante" de ce scrutin.

La participation des femmes aux côtés des hommes au niveau des bureaux de vote est "un indicateur du progrès démocratique au Maroc", souligne l'ONG dans un rapport préliminaire présenté, mardi à Rabat, par Mme Sabra Bano, chef de mission au sein de la GCI, lors d'une rencontre avec la presse.

Selon Mme Bano, les femmes ont été observées se déplaçant librement aussi bien à l'extérieur qu'à l'intérieur des centres de vote, seules, en groupes, ou avec des membres de la famille et des enfants, notant qu'"aucune pression pour influencer l'électorat féminin n'a été visible à proximité des centres de vote, ni d'ailleurs aucun autre incident de ce type".

La GCI, une organisation internationale de développement basée à la Haye (Pays-Bas) qui oeuvre en faveur de l'encouragement des femmes en tant qu'agents de changement et de développement, précise dans ce rapport préliminaire que "l'administration électorale dans l'ensemble des bureaux de vote observés était satisfaisante quant à la facilitation du vote".

"La présence des forces de sécurité dans les centres était visible et organisée pour encourager les électeurs à faire leurs choix dans ces premières élections municipales et régionales sous la Constitution de 2011", ajoute l'ONG, qui soutient la pleine intégration des femmes dans les processus électoraux, les positions de décision et dans d'autres processus vitaux pour déterminer l'avenir de leur pays.

Les premières conclusions de ce rapport font néanmoins ressortir que les femmes comme coordinatrices dans les centres de vote étaient "mal représentées" et "sous-représentées" en tant que présidentes des bureaux de vote, signale le document, qui fait observer que les équipes du personnel des bureaux de vote étaient à prédominance masculine.

Les représentants des partis politiques d'observation à l'intérieur des bureaux de vote étaient principalement des hommes, quoiqu'il importe de noter que l'électorat inscrit pour les élections du 4 septembre était composé de 55 pc d'hommes et 45 pc de femmes, a expliqué Mme Bano, relevant que le

leadership féminin au niveau local est essentiel pour progresser sur la voie de la démocratie pour tous les citoyens.

Cette déclaration préliminaire présente les observations et les conclusions de la Gender Observation Mission Morocco (GEOM, relevant de la GCI) dans les centres de vote observés pour aider à permettre une participation libre et équitable des femmes dans les décisions concernant l'avenir des structures de gouvernance et des rôles de leadership, a noté la chef de mission.

Une autre évaluation du processus électoral, des politiques et des recommandations sur le genre sera publié dans le Rapport final de la GEOM à la fin de la mission, a-t-elle indiqué.

Dans ce rapport préliminaire, la GEOM recommande la nomination d'un plus grand nombre de femmes en tant que coordinatrices des centres de vote, présidentes des bureaux de vote et personnel des bureaux de vote afin de mieux refléter le pourcentage national des électeurs masculins et féminins.

Il plaide également pour l'augmentation du pourcentage des femmes en qualité d'observatrices des partis politiques dans les bureaux de vote et de fournir une formation supplémentaire sur les lignes directrices pour leur conduite officielle dans les bureaux de vote.

La GEOM préconise notamment la création d'une unité entre les genres dans les élections au sein de l'organisme de gestion des élections nationales pour superviser l'inclusion des femmes dans tous les aspects des processus électoraux.

Elle recommande aussi la mise en œuvre d'un système de collecte de données ventilées par genres dans tous les bureaux de vote avec des formulaires standardisés, et d'évaluer le pourcentage par zone.

La composition des nouveaux élus municipaux et régionaux devrait accorder aux femmes marocaines la place qu'elles méritent dans des rôles de gouvernance et de leadership, souligne le document.

La GEOM a mené des missions d'observation au sein de centres de vote dans les grandes villes et plusieurs communes sélectionnées dans les différentes régions du pays.

Il s'agit là de la seule mission d'observation électorale internationale qui dispose d'une équipe d'observation entièrement féminine pour que les élections soient observées uniquement à partir d'une perspective du genre.

Suite à l'invitation du CNDH, Gender Concerns International a déployé une équipe de sept experts

internationaux et un personnel national en coopération avec des organisations locales. L'objectif global de la GEOM est d'observer et de documenter des aspects utilisant une approche du genre dans la gestion des élections avec le but ultime de soutenir la réforme électorale inclusive.

La GCI avait mené une première mission d'observation au Maroc dans le cadre des élections législatives 2011. Des missions d'observation des élections basées sur l'approche genre ont également été menées dans d'autres pays, à savoir la Tunisie, le Pakistan, l'Afghanistan et la Libye. BS---COV. MH.

فيديو .. تفاصيل الندوة الصحفية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان حول الانتخابات

أكد **رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان** إدريس اليزمي أن انتخابات مجالس الجماعات والجهات المنظمة يوم 4 شتنبر جرت في جو منح الضمانات الأساسية للحرية والنزاهة والشفافية. و اعتبر اليزمي أن الخروقات التي تمت ملاحظتها ليست متواترة من الناحية الإحصائية ولا تمس جوهريا بسلامة ونزاهة الاقتراع.

التقرير الأولي خلص إلى أن الانتخابات جرت وفق شروط منحت ضمانات الحرية والنزاهة والشفافية، عدد الملاحظين بالمجلس بلغ أزيد من أربعة مائة وقد أكدوا مجموعة من النقاط الإيجابية .

ويسجل على العموم الولوج الكبير لفئة النساء والشباب والرقم المهم لأعداد المرشحين بالإضافة إلى التدابير التي اتخذتها الإدراة على مستوى الحياد والزجر.

أبرز مضامين تقرير المجلس خلصت إلى حصول منعطف في تقنيات التواصل الانتخابي تمثل في الاستعمال الواسع لتقنيات التواصل الحديثة خاصة على مستوى الشبكات الاجتماعية.

كما أبرز المجلس في سياق أخر تسجيل مجموعة من الخروقات خلال الحملة الانتخابية من بينها التنامي الملفت للعنف اللفظي بمختلف أشكاله.

وشكلت نسبة المشاركة التي فاقت الخمسين في المائة حسب المجلس اهتماما فعليا للمواطنين في تدبير شؤونهم العامة على المستوى الترابي.

كما أبرز تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان وجود العديد من التحديات تهم العملية الانتخابية على مستويات تشمل اللوائح الانتخابية وتسهل عملية الاقتراع.

المصدر : نوفل الخمليشي

http://www.medi1tv.com/ar/%D9%81%D9%8A%D8%AF%D9%8A%D9%88-%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B5%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%AF%D9%88%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D9%81%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-44984

انتخابات 4 شتنبر سجلت "تقدما حقيقيا" في مجال الملاحظة غير الحزبية (النسيج الجمعوي لرصد الانتخابات)

الرباط/7 شتنبر2015/ومع/ قال النسيج الجمعوي لرصد الانتخابات، اليوم الثلاثاء بالرباط، إن انتخابات 4 شتنبر عرفت " تقدما حقيقيا في مجال الملاحظة غير الحزبية للانتخابات" ، مشيدا بالتعاون الوثيق القائم مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان "لمعالجة المشاكل التقنية المحدودة التي واجهت الملاحظين" .

وأوضح النسيج الجمعوي، وهو ائتلاف مدني يضم مجموعة من الجمعيات، في تقرير أولي حول ملاحظة الانتخابات الجماعية والجهوية عرض مضامينه في لقاء صحفي، أن مجموع الملاحظين والملاحظات الذين انتدبهم استطاعوا رصد مختلف مراحل المسلسل الانتخابي بحيث تمكنوا من الولوج " بحرية " لمكاتب الاقتراع " باستثناء بعض الحالات المعزولة التي تمت تسويتها بسرعة " ، كما حضروا عمليات الفرز.

وأكد أن التنظيم اللوجيستي للاقتراع "جرى على العموم في شفافية وطبقا للقانون"، مسجلا في الوقت ذاته ، من خلال المعالجة الأولية للاستمارات، " اختلالات وخروقات قبل انطلاق الحملة الانتخابية وأثناءها وفي يوم الاقتراع ".

وتتعلق هذه الخروقات ، يضيف المصدر ذاته، أساسا ب"استغلال مشاريع اجتماعية عمومية للتأثير على اختيار الناخبين والناخبات لصالح بعض المرشحين، وتوظيف ممتلكات وخدمات عمومية جماعية لفائدة مرشحين، وإطلاق مشاريع مجمدة منذ سنوات، واللجوء الى السب والقذف، واستعمال خطابات وشعارات تمييزية بل وعنصرية بدل صراع الافكار والبرامج، والاعتداء الجسدي على منافسين انتخابيين من طرف مرشحين، والاستعمال المحدود للغة الامازيغية في المنشورات والاعلانات الانتخابية، ومواصلة الحملة خلال يوم الاقتراع بمحاذاة مكاتب التصويت وبداخل المراكز، ووضع وسائل النقل رهن إشارة ناخبين وناخبات من طرف مرشحين ، والحضور الضعيف لممثلي الأحزاب داخل مكاتب التصويت ".

وحرص النسيج الجمعوي على التأكيد، بخصوص هذه الخروقات، على أنه " لا يمكن تحديد تأثيرها على نتائج المسلسل الانتخابي قبل المعالجة المفصلة للاستمارات ومعرفة مآل الطعون التي تقدمت بها الاحزاب السياسية ".

وقد خلص التقرير الأولي للنسيج الجمعوي الى مجموعة من التوصيات التي تهم على الخصوص، "وضع حد للإفلات من العقاب بخصوص الانتهاكات خلال المسلسل الانتخابي"، و "ضمان مشاركة عادلة ومتساوية ودون تمييز للنساء" ، و" ضمان مشاركة سياسية كاملة للمغاربة المقيمين في الخارج" ، و"حق المشاركة السياسية للاشخاص في وضعية إعاقة وذلك بتوفير الولوجيات" ، و"حماية الاطفال من الاستغلال خلال الحملات الانتخابية" ، و" اتخاذ تدابير ملموسة لإعمال الحق الدستوري في التعدد اللغوي" ، و" تنفيذ المقتضيات الدستورية المتعلقة بإشراك المجتمع المدني في مسلسل بلورة القوانين والسياسات العمومية ".

وذكر المنسق الوطني للنسيج الجمعوي لرصد الانتخابات السيد كمال الحبيب ، خلال اللقاء الصحفي، بأن هذا الائتلاف جند 62 مؤطرا ومؤطرة على الصعيد الجهوي لملاحظة انتخابات 4 شتنبر، استفادوا من ثلاث دورات تكوينية حول تقنيات الملاحظة وفق المعايير الدولية.

وتمكن هؤلاء المؤطرون من تأطير2936 ملاحظا وملاحظة جميعهم متطوعون وموزعون على 12 جهة ، فضلا عن تنظيم 66 دورة تكوينية استفاد منها أزيد من 3100 شاب وشابة.

وأضاف انه من أجل التلاؤم مع المعايير الدولية للملاحظة وإعطاء بعد أكثر دقة وعلمية لنتائجها تم إطلاق تجربة نموذجية خلال هذه الانتخابات على صعيد جهة فاس /مكناس تقوم على "الملاحظة القارة داخل مكاتب التصويت" ، وذلك من خلال نشر 200 ملاحظ وملاحظة لهذا الغرض ، والذين تمكنوا من متابعة عملية الاقتراع من بدايتها إلى حين انتهاء عملية فرز الأصوات داخل مكاتب التصويت.

وأبرز أن هذه التجربة المدعومة من طرف خبراء دوليين ستكون موضوع تقرير خاص سيتم تقديم نتائجه في ندوة خاصة.

يشار الى أن النسيج الجمعوي لرصد الانتخابات شارك في ملاحظة الانتخابات التشريعية لسنة 2002 والانتخابات التشريعية لسنة 2007 والانتخابات الجماعية لسنة 2009 ، وكذا انتخابات 2011 ، بالإضافة الى الإستفتاء الذي جرى خلال السنة ذاتها.

وذكر النسيج بأن ملاحظيه ، لم يكونوا في مأمن من بعض أعمال العنف والتعدي" وخاصة خلال الحملة الانتخابية، مشيرا الى أن هذه الافعال صدرت جميعها من مناصرين لبعض المرشحين.

تقرير موازي يرصد خروقات العملية الانتخابية

من طرف يوسف لخضر
الإثنين 7 سبتمبر 2015 - 14h54

0 + Google+ 0 Share 0 Tweet 2 Share

على عكس التقرير الرسمي الذي أصدره المجلس الوطني لحقوق الإنسان بخصوص ملاحظته للانتخابات المحلية والجهوية، واعتباره العملية مرت في أجواء جيدة، فإن النسيج الجمعوي لرصد الانتخابات وقف على عدد من الملاحظات عكس ما جاء به تقرير ادريس اليزمي.

التقرير، الصادر اليوم الاثنين، سجل اللجوء إلى السب والقذف خلال مرحلة الحملة الانتخابية واستعمال خطابات وشعارات تمييزية وعنصرية، إضافة إلى هيمنة استعمال القذف والافتراء والاعتداء الجسدي على منافسين، والضرب والجرح بواسطة السلاح الأبيض.
كما وقف التقرير الموازي للمجتمع المدني على أن السلطات لم تسمح لدعاة مقاطعة الانتخابات بالولوج إلى وسائل الإعلام والقاعات العمومية بهدف التعريف بمواقفهم.

كما ورد في التقرير أن استعمال اللغة الأمازيغية في المنشورات والإعلانات الانتخابية كان محدوداً، وذلك عكس ما أشار إليه التقرير الصادر عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي أشار إلى أن استعمال الأمازيغية كان حاضراً بنسبة 62 في المائة.
النسيج الذي عبأ 2936 ملاحظ وملاحظة في جميع الجهات، أشارإلى الغياب التام لاستعمال لغة الإشارات.

وأكد على استعمال المال لشراء أصوات الناخبين والناخبات، واستغلال الدين لأغراض انتخابية ورموز الدولة.
أما بخصوص يوم الاقتراع، الجمعة رابع شتنبر، فلاحظ النسيج أن عدداً من الاختلالات كان جلية، من خلال مواصلة الحملة خلال يوم الاقتراع، إضافة إلى الحضور الضعيف لممثلي الأحزاب السياسية داخل مكاتب التصويت، كما أن عدداً من الناخبين حرموا من حقهم في التصويت بسبب نقص في الوسائل اللوجستيكية.
وأوصى النسيج الجمعوي بخصوص العمليات الانتخابية إلى ضرورة سد الفراغ القانوني المرتبط بانطلاق حملات انتخابية مبكرة، إضافة إلى ضرورة إعادة النظر في مسألة إدارة الانتخابات من طرف وزارة الداخلية وتخويلها إلى لجنة مستقلة، وهو المطلب التي رفضه بشكل مطلق من طرف الحكومة أشهراً قبل الانتخابات.
كما دعا النسيج لضمان حق التصويت للسجناء غير المجردين من حقوقهم المدنية والسياسية، وضمان ممارسة حق المشاركة للأشخاص في وضعية إعاقة، واتخاذ تدابير ملموسة لإعمال الحق الدستوري في التعدد اللغوي.

http://www.medias24.com/ar/NATION/POLITIQUE/3970.html